المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 24 يناير 2024

توقف الحركة الإضرابية بالتعليم فرصة لتحديد الآفاق

تقرأن-ون في هذا الملف

* الذكاء الاصطناعي: إبدال ذكاء البشر أم تحريره؟ [الجزء الثاني]

• الجزء الثاني والأخير: تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات

* الجزء الثاني: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

* التنسيقية الوطنية لأطر التعليم الخصوصي أداة نضال جديدة لشغيلة مقهورين

* من أجل لجنة السلامة وحفظ الصحة فعلية تحت سلطة الشغيلة

* عين على نضالات طبقتنا

* الموت يتربص بالعمال والعاملات بمختلف أماكن العمل. من حوادث شغل شهري دجنبر 2023 ويناير 2024.

* اتحاد نقابات الكونفدرالية العامة للشغل CGT بالمغرب (1919-1955)

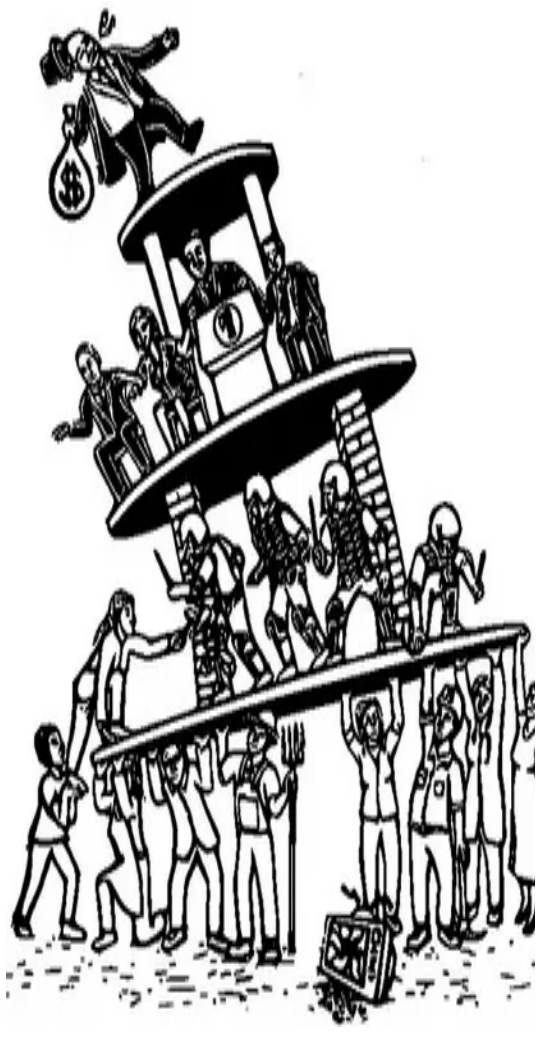

- كفاحات شغيلة الجماعات الترابية والتدبير المفوض
- المكونات النقابية الأخرى بقطاع الجماعات الترابية مطالب ونضالات

توقف الحركة الإضرابية بالتعليم فرصة لتحديد الآفاق

افتتاحية المناضل-ة 2024/01/24

توقف حراك شغيلة التعليم بعد ثلاثة أشهر من كفاحات ضارية لم يسبقها نظير بالقطاع ، وحتى في الساحة النقابية برمتها وعبر تاريخها. تحقق ما تحقق من مكاسب جزئية لكنها ما كانت بحسبان الدولة نفسها قبل اكتوبر 2023 لما اندفعت، بمساعدة قيادات لم يبق من صفتها النقابية غير الاسم، في تدمير مكاسب الشغيلة وتشديد استغلالهم.

أول ما يستوجب الوضعُ حاليا رسمُ صورة اجمالية للحراك، بتحليل خصائصه، ومكامن قوته ومواطن ضعفه، ليكون هذا كله نبراس القادم من كفاحات، سنكون حتما مطالبين بها بحكم العدة التي تهيؤها الدولة على صعيد الحريات النقابية (مشروعا قانون الاضراب وقانون النقابات)، وعلى صعيد الحقوق المهنية (النظام الأساسي)، ثم فيما يخص المكاسب التاريخية وبمقدمها الحق في التقاعد.

لا شك ان الوحدة الميدانية التي حققها الشغيلة، نساء ورجالا، بالإضرابات وبالمسيرات، محلية ووطنية، هي أهم مكاسب الحراك. لكنها وحدة ناقصة، بفعل العجز عن توحيد قمم الحراك في هيئة قيادية واحدة تضفي الوحدة على برامج النضال، وعلى الموقف من مستجدات الساحة، ومن التفاوض، وعلى القرار بوقف الحراك بإرادة الشغيلة الجماعية عندما تتضح ضرورة ذلك الوقف.

شابت الحراك نواقص جلية لا تخطئها العين على صعيد ممارسة الديمقراطية، إذ كان المنحى تراجعيا منذ الجموع العامة الأولى إلى تلاشي الجموع في العديد من مواقع العمل، وخفت النقاش بالاستعاضة عنه باستبيانات تستمزج آراء فردية ليست ثمرة نقاش جماعي حقيقي يتجاوز المؤسسة. وبرزت ظواهر سلبية تم السكوت عنها في حينها إلى أن أطلق توقف الحراك الألسن، منها ميول انفراد بالقرار واقصاء ممنهج لمدافعين عن الديمقراطية و حتى تلاعب بمعلومات نسب المشاركة في الإضراب، وسوى ذلك من الخطايا التي اعتقد مرتكبوها، ضلالا، أنها تنفع تقدم الحراك (ومتى نفع الكذب حركة النضال؟). وقد أدى الحراك ثمن ذلك غاليا في الكيفية غير المنظمة والمرتبكة التي جرى بها وقف برامج النضال والعودة إلى العمل.

أظهر الحراك قصور الشكل التنظيمي المرن الذي مثلته التنسيقيات، إذ كان الوجه الآخر لتلك المرونة نقصاً في وحدة النقاش و القرار، واكثر من هذا غيابَ رؤية اجمالية للمعركة، رؤية مُلمة بمقاصد الدولة، أي بسياستها الإجمالية إزاء شغيلة الوظيفة العمومية، وإزاء الطبقة العاملة برمتها. فهذه الرؤية المنعدمة هي الأساس الذي كان من شأنه أن يمد حراك شغيلة التعليم بمنظور كفاحي يتجاوز القطاع، ويلتمس تضامن وتعاون شغيلة الوظيفة العمومية وأجراء الدولة إجمالا في مواجهة خطط تدمير الأوضاع المهنية والمكاسب التاريخية.

هذه النقيصة الجوهرية عادية بفعل طبيعة الحراك، أي كونه ردا عفويا على هجوم الدولة وعلى تخاذل قيادات نقابية، بل تعاونها مع الخصم. فالسواد الأعظم من جماهير الحراك شغيلة لا سابق عهد لهم بالتنظيم وبالنضال، فأين لهم أن يحوزوا منظورا شموليا لسياسة الدولة و بالتالي لسبل مواجهتها.

واليوم وقد بدأت تتسع دائرة النقاش حول النقابة التي يحتاجها الشغيلة، بعد طيهم صفحة النقابات التي تخلت عن مهمتها، لا بد من استحضار الخلاصات الأساسية لتجربة تلك النقابات.

لقد استقل الشغيلة بأداة نضالهم، المتمثلة في التنسيقيات، بعد معاينة عدم استقلال القيادات النقابية عن الدولة، لا بل احتواء هذه لتلك بإشراكها في شحن المدافع بالقذائف المستهدفة لحقوق الشغيلة، وبمقدمتها تلك القذيفة من العيار الثقيل، التي سماها الشغيلة عن حق نظام المآسي. لذا، فإن حجر ناصية أي نقابة وفية لعلة الوجود، علة الدفاع عن مصالح الشغيلة، هي الاستقلال عن الدولة، أي هجر منطق كون النقابة شريكا للدولة، والانكباب على صون مكاسب الشغيلة وانتزاع حقوقهم المهضومة.

إن منطق الشراكة الاجتماعية ناسفٌ لأي عمل نقابي حقيقي، وكل من يحمل رايتها إنما يجر الشغيلة إلى هزائم تلو الأخرى. فمنطقها هو الذي جر علينا مصيبة ما يسمى «الميثاق الوطني للتربية و التكوين»، هذه القنبلة النيوليبرالية الناسفة للمدرسة العمومية ولحقوق شغيلتها. وهو الذي أتى على حقوقنا في التقاعد بـ «الإصلاح» المدمر (رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاع وخفض المعاش بتغيير طريقة حسابه). وهو الذي فتح علينا باب جهنم بقبول القيادات التفاوض فيما ليس مطلقا موضوع تفاوض، أي الحق في الإضراب، وهلمجرا .

الاستقلال عن الدولة يستتبع الاستقلال عن الأحزاب، فلكل حزب، تقدميا كان او رجعيا، برنامجه وسياسته اللذان قد يلتقيا مع مصالح الشغيلة او يناقضانها، لكنه في جميع الأحوال يجب أن يقنع بهما من يشاء، لا أن يستعمل النقابة دراعا واداة لبلوغ مآرب خاصة. فإخضاع النقابة لخط حزبي يفرغها من محتواها النضالي ليحولها إلى مجرد قناة تمرير لسياسة لم يرسمها الشغيلة أنفسهم. والخضوع لسياسة حزب ما يجر إلى ضرب الديمقراطية داخل النقابة وافقادها قرارها الذاتي بسبب السعي الى جعلها تابعة لقرار حزبي. وقد ذاقت الحركة النقابية المغربية الثمار المرة لإلحاق النقابة بهذا الحزب أو ذلك.

وقد كان حراك شغيلة التعليم انتزاعا جماعيا لحق اتخاذ القرار من يد قيادات منفصلة عن الشغيلة، وممارسة هذا الحق بديمقراطية، اي بقرار جماعي عبر آلية متفق عليها جماعيا. فكان الحراك بذلك انتصارا لمبدأ الديمقراطية العمالية. لكن ضعف التجربة حال دون تجسيد كامل لذلك المبدأ. ما يقتضي بعد كل تجربة الحراك تدقيق آليات ممارسة الديمقراطية المفترض أن تحكم أي نقابة حقيقية. فليس ترصيع قوانين النقابة وأدبياتها بالجمل الرنانة عن الديمقراطية، دون تحديد آليات مفصلة لتفعيلها، سوى خداع انطلى مرارا على الشغيلة، وقد أن أوان طي هذه الصفحة أيضا ضمن طي تجربة النقابات المفلسة.

فلا ديمقراطية فعلية دون نقاش حقيقي، يضع المعلومة بيد الجميع، ويتيح التعبير عن الرأي بحرية، وبالأخص رأي الأقلية المخالف، فهو الذي عادة ما يتعرض للخنق. ولا حرية للرأي المخالف إلا بتمكين أصحابه من تنسيق موقفهم، والتعبير الجماعي عنه بوجه رأي الأغلبية، والتقدم بناء عليه بأرضيتهم إلى هيئات النقابة، ومن ثمة مرشحيهم لأجهزة القرار والمسؤولية. وهذه الطريقة في النقاش وحرية التعبير تستوجب أداة هي الإعلام الداخلي الملتزم بحرية الرأي والاعتراض.

وإذ عانت الحركة النقابية طويلا من تسلط قيادات معمرة مددا طويلة في الأجهزة، فلا ترياق لذلك غير إتاحة إمكان الإقالة من المسؤولية حتى قبل انقضاء مدة الانتداب، وإخضاع جميع من تحمل مسؤولية للرقابة والمحاسبة بتقارير دورية.

ثم هل من ديمقراطية في تسيير أداة النضال مع استمرار إقصاء النساء بنفس الآليات التي تقصيهم داخل المجتمع؟ فالمسبقات الذكورية والنظرة الدونية إلى النساء، وحتى السلوكات القائمة على الميز الجندري، كلها تتسرب إلى منظمات النضال وتعيث فيها ضررا بحقوق النساء. ولا رفع لهذا الضرر سوى باعتماد سياسة واعية لإزالة الحواجز والعقبات بوجه ارتقاء النساء إلى منزلة مساوية للرجال. ولا قائمة تقوم لهذه النوايا الطيبة إلا بتدقيق آليات عملية تنص عليها قوانين النقابة.

لقد رسبت الحركة النقابية في قطاع التعليم (كما في قطاعات أخرى) في امتحان مواجهة سياسة قضم المكاسب، واتخذت موقف المرافق والداعم لتلك السياسة، مثلما فشلت كل جهود النقابيين الكفاحيين لإعادة بناء الحركة النقابية على أسس الديموقراطية والكفاح من داخل الأدوات القائمة، فيما اختارت الشغيلة النضال خارج هاته الأدوات وفي مواجهتها. إن هاتين الخلاصتين تستوجبان إطلاق نقاش استراتيجي جديد في صفوف الشغيلة المنظمة في النقابات وخارجها، يروم تقديم إجابات عن سؤال مستقبل النضال في القطاع.

لقد راكم الشغيلة الشباب خبرات ثمينة في سنوات المخاض العشر السابقة، كما راكموا أدوات نضال عدة، لعل أهمها تنسيقية التعاقد، التي تصدت في شروط صعبة لأحد أهم الغارات على الوظيفة العمومية. إن هاته الخبرات النضالية والتنظيمية اذا ما انضافت للخبرات العامة التي راكمها ثلة من النقابيين الديمقراطيين والكفاحيين، وانصهرت عبر نقاش عميق داخل قاعدة الحراك من شأنه أن يكون رافعة لإحداث تحول استراتيجي في الحركة النقابية، على طريق إنهاء عهد الحجر و الوصاية البيروقراطيين، عهد جعل النقابة أداة مكملة لأجهزة الدولة في تمرير سياسات لا ترى في الشغيلة غير قوة عمل يدوية وذهنية لاعتصار اقصى مردودية، و»موارد بشرية» للضبط والتطويـع، وحتى القمع عند الاقتضاء.

كفاحات شغيلة الجماعات الترابية والتدبير المفوض

بقلم، م. أ. الجباري

يعيش قطاع الجماعات الترابية نضالات ومعارك من أجل نفس المطالب، ولنفس الأسباب والدواعي خلال نفس الموسم؛ لكنها متعاقبة ومشتتة حتى لو كانت متزامنة؛ لم تسر نحو توحيد وتنسيق الخطوات إلا ببطء شديد بعد إضاعة الجهد والوقت وطاقة النضال، للأسف...نعرض فيما يلي لجوانب مما يجري بساحة النضال هاته في جزأين.

الجزء الأول: جانب أول من كفاحات شغيلة الجماعات الترابية والتدبير المفوض في إطار جامعة الاتحاد المغربي للشغل.

الجزء الثاني: جانب ثان في إطار المكونات النقابية الأخرى...

جزء 1: جانب من كفاحات شغيلة الجماعات الترابية: جامعة الاتحاد المغربي للشغل

يشهد قطاع الجماعات الترابية نضالات متتالية بوتيرة متصاعدة، لا سيما منذ بداية «الدخول الاجتماعي» الحالي. كان سمتها الانقسام، مع تكتل قسم من مكونات الحركة النقابية بنحو مواز للجامعة الوطنية المنضوية في الاتحاد المغربي للشغل في تنسيق ثلاثي. ولا شك أن الصدى القوى لوحدة نضالات شغيلة التعليم سائر إلى إقناع الفاعلين النقابيين الرئيسيين بوجوب توحيد النضالات بوجه إصرار وزارة الداخلية على عدم التفاوض، وأيضا على اقتطاع أجور أيام الإضراب. إذ يفيد بلاغ صادر يوم 23 يناير 2024 بتعزز التنسيق بانضمام جامعة الاتحاد المغربي للشغل للتنسيق الثلاثي. وقد سبق للمجلس الجامعي لهذه الجامعة أن وجه في بيانه ليوم 7 ديسمبر 2023 نداء إلى كل النقابات العاملة بالقطاع لتوحيد الصف»من أجل خلق تنسيق ميداني لانتزاع الحقوق المسلوبة ومواجهة المخططات التي تحاك ضد الشغيلة الجماعية، وذلك لما تمليه ضرورات المرحلة و تغليبا لمصلحة الشغيلة و اعتبارا لوحدة المعاناة و وحدة المصير».

وقد قرر التنسيق الرباعي الجديد:

1) تكييف الأشكال النضالية المعلن عنها سابقا، وخوض إضراب وطني في مختلف الجماعات الترابية لمدة 48 ساعة يومي 7 و8 فبراير 2024، مع تجسيد وقفة احتجاجية مركزية امام مقر المديرية العامة للجماعات الترابية بالرباط يوم 7 فبراير 2024 على الساعة 11h صباحا.

2) عقد اجتماع التنسيق النقابي الرباعي بتاريخ 7 فبراير 2024 لتسطير برنامج نضالي نوعي وتصعيدي بما فيه خوض مسيرة احتجاجية مركزية.

إنها خطوة ايجابية تتطلب توطيدا في القاعدة بتشكيل لجان مشتركة بين فروع النقابات الأربع لتنظيم تنفيذ الإضراب، وتوسيع النقاش بما يعزز الوحدة العمالية. كما تتطلب انضمام باقي المكونات النقابية لتحقيق وحدة تامة من شأنها إقناع جماهير الشغيلة بتنفيذ برامج النضال، فما تمثل النقابات مجتمعة، بمقياس الانتخابات المهنية، يصل إلى 63%فقط. وفوق هذا كله تتطلب خطوة إحداث التنسيق الرباعي التوجه صوب أقسام أخرى من شغيلة الدولة، تقاسي نفس المصائب، لتشكيل تحالف عريض للتصدي لمخططات الدولة المدمرة لمكاسب الشغيلة ولانتزاع الحقوق.

نتناول في هذه المتابعة سيرورة النضال، وما ترتكز عليه من مطالب، بادئين بالجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض- الاتحاد المغربي للشغل.

بالعودة إلى نصف سنة الأخير تكون جردة نضالات الجامعة الوطنية لموظفي الجماعات الترابية والتدبير المفوض- الاتحاد المغربي للشغل، التي تتصدر التمثيلية باللجن الثنائية بنسبة تقارب 30%، كما يلي:

- إضراب وطني إنذاري يومي 14 و15 يونيو 2023، وتنظيم اعتصامات جزئية للمكاتب الجهوية والاقليمية وأعضاء اللجنة الإدارية الوطنية بكل جهة أمام مقرات العمالات والاقاليم والولايات يوم 14 يونيو 2023،
- إضراب وطني يومي 13 و14 شتنبر 2023 مع اعتصامات إقليمية للمكاتب الإقليمية وأعضاء وعضوات اللجنة الإدارية الوطنية في كل إقليم، وذلك في إطار برنامج نضالي على امتداد ثلاثة أشهر، سيمتد إلى غاية شهر دجنبر.
- إضراب وطني إنذاري يومي الاربعاء والخميس 8 و9 نونبر 2023، مع اعتصام المكتب الجامعي أمام مقر المديرية العامة يوم 8 نونبر 2023، كما أعلنت عن احتجاجات إقليمية وجهوية.
- إضراب وطني إنذاري يومي الاربعاء والخميس 6 و7 دجنبر2023، مع اعتصام اللجنة الإدارية الوطنية أمام مقر المديرية العامة للجماعات الترابية، يوم الاربعاء 6 دجنبر 2023.
- إضراب وطني لثلاثة ايام 26 و27 و28 دجنبر 2023، مع وقفات احتجاج جهوية موحدة في الزمن أمام مقرات ولايات الجهات يوم 26 دجنبر 2023.
- إضراب وطني أيام 16 و17 و18 يناير 2024، مع الحضور لمقرات العمل ثم المغادرة (النقابة تلجأ إلى «الإضراب الحضوري» لمواجهة الاقتطاع)، وتنفيذ خطوات احتجاجية أُسنِدت صلاحية تدبيرها للمكاتب الإقليمية،

فيما دعت إلى:

- تنفيذ إضراب وطني أيام 30 و31 يناير وفاتح (01) فبراير 2024، مع تنظيم وقفة احتجاج مركزية أمام مقر البرلمان يوم 31 يناير 2024.

غير أنه، وطبقا لبلاغ التنسيق الرباعي، تم تكييف الخطوة النضالية الأخيرة المعلن عنها سابقا، وخوض إضراب وطني في مختلف الجماعات الترابية لمدة 48 ساعة يومي 7 و8 فبراير 2024، مع تجسيد وقفة احتجاجية مركزية امام مقر المديرية العامة للجماعات الترابية بالرباط يوم 7 فبراير 2024 على الساعة 11h صباحا.

دواعي الاحتجاج الأساسية:

تندرج السيرورة النضالية في سياق مطبوع باستمرار المعاناة، وتراكم المشاكل، وتدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار الصاروخي، وتجميد الأجور [رواتب القطاع تعتبر أقل الرواتب في ترتيب القطاعات العمومية]، وإثقال كاهل الشغيلة بالمهام دون تحفيز.

هذا مع تعثر التفاوض القطاعي، المتوقف منذ مارس 2023، وغياب أي تعاطي جاد مع جميع المراسلات المتعلقة باستئنافه، واستمرار تردي أوضاع شغيلة القطاع...

وتطالب جامعة إ مش بالقطاع بما يلي (نقدم فقط بعض أهم المطالب):

- الزيادة العامة في الأجور وحل الملفات العالقة؛
- نظام أساسي على غرار الأنظمة الأساسية لسائر لقطاعات، ذلك أن القانون المنظم لأوضاع موظفي الجماعات يعود إلى زهاء نصف قرن (1977)، ومعظم موظفي الجماعات الترابية هم هيئات مشتركة بين الوزارات يحكمهم النظام الأساسي للهيئات المشتركة الصادر سنة 2010. وتطالب النقابة بإصداره بمرسوم، وليس بقانون، لما تتيحه هذه الطريقة من تمكين النقابات من التفاوض حول مختلف مقتضياته، ...بدل القانون الذي يعبر من مجلسي النواب والمستشارين بنحو قد يغيره كليا
- عدم التضييق على الحريات النقابية وارجاع كافة المفصولين/المطرودين لأسباب نقابية
- تمكين الفروع من وصولات الإيداع؛
- وقف الاستفسارات والاقتطاعات المرتبطة بممارسة حق الإضراب،
- الالتزام بالنصوص القانونية التي تنص على مبدأ النقابات الأكثر تمثيلية والتي افرزتها صناديق الاقتراع خلال يونيو 2021 كما يجري في الحوار المركزي وفي كل القطاعات الوزارية؛
- تمكين الموظفات والموظفين من تكوين حقيقي مؤدى عنه لمواكبة عمليات الرقمنة؛

التتمة في: ص 04

كفاحات شغيلة الجماعات الترابية والتدبير المفوض

- حل ملف الامتحانات والمباريات المهنية؛
- حل ملف خريجي مراكز التكوين الإداري، ورفع الحيف الذي طالهم لسنوات بأثر رجعي إداري ومالي، وكذا ملف الكتاب الاداريون سابقا الذين كانت تتم ترقيتهم الى درجة محرر ومتصرف؛
- حل ملف ضحايا مراسيم 29-10-2010 من مساعدين إداريين وتقنيين (خريجي مراكز تكوين التقنيين من رسامين وواضعي المشاريع ومتتبعي الاوراش ...)، والمتضررين من حذف السلالم الدنيا وحذف السلم السابع في المسار المهني؛
- حل ملف التقنيين والمحررين وفي مقدمتها الدرجة الاستثنائية والحق في تحمل مناصب المسؤولية بالإدارة الجماعية؛
- الاستجابة لمطالب المتصرفين وخصوصا العدالة الاجرية،
- تلبية مطالب المهندسين والمتمثلة في تعديل النظام الأساسي،
- حل ملف الاعوان العموميين خارج الصنف سابقا (حاملي شهادة بكالوريا تقنية وشهادة مساعد تقني قبل 1985)،
- تسوية ملف الممرضين بالقطاع إسوة بزملائهم بقطاع الصحة،
- وقف معاناة العديد من الموظفات والموظفين بمجموعة من الجماعات الترابية فيما يتعلق بمستحقاتهم المتأخرة والتي تتراكم سنة بعد أخرى وتنذر بتفاقم الوضع مستقبلا،
- فتح باب التوظيف بالجماعات الترابية لمواجهة الخصاص المهول بالقطاع نتيجة إحالة عدد كبير من الموظفات والموظفين على التقاعد وعدم تعويضهم بتوظيفات جديدة،
- إدماج كافة حاملي الشهادات العليا والديبلومات غير المدمجين في السلالم المناسبة بالقطاع، بأثر رجعي إداري ومالي،
- وتفعيل اللجان الإقليمية الخاصة بالنزاعات المتعلقة بالموارد البشرية بالجماعات الترابية واشراك النقابات الأكثر تمثيلية فيها،
- إحداث وتفعيل اللجان الإقليمية الخاصة بالنزاعات المتعلقة بالموارد البشرية بالجماعات الترابية،وإشراك النقابات الأكثر تمثيلية فيها، وحل ملف خريجي مراكز التكوين الإداري ورفع الحيف الذي طالهم لسنوات بأثر رجعي إداري ومالي،
- حل ملف الكتاب الإداريين سابقا الذين كانت تتم ترقيتهم إلى درجة محرر، ومتصرف،
- التأمين عن حوادث الشغل،
- وإصلاح مقرات العمل، وتوفير المكيفات وتجهيزات العمل، وكل شروط الصحة والسلامة والعمل اللائق
- تحويل مساهمات الموظفات والموظفين قبل الترسيم من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR الى الصندوق المغربي للتقاعد CMR والتي توقفت منذ 2006. ووقف الإجهاز على ما تبقى من حقوق مكتسبة بأنظمة التقاعد.
-حل ملف عمال وعاملات الإنعاش الوطني من خلال الاستماع لمطالبهم عبر فتح أبواب الحوار مع مكتبهم الوطني.
- الاستجابة لمطالب أجراء التدبير المفوض واشراكهم في إعداد كناش التحملات وإخراج نظام أساسي خاص بالتدبير المفوض.
- وقف تدخل المستشارين في شؤون تسيير الموظفين ضدا على القانون الجاري به العمل.
- وضع التدابير اللازمة للحماية من مختلف اشكال العنف و التحرش في فضاءات العمل.
- وقف مسلسل خوصصة الخدمات العمومية بالجماعات الترابية وإعادة المرافق المفوتة نظرا للفشل الذريع الذي ابانت عنه تجربة التدبير المفوض.
- فتح باب التوظيف بالجماعات الترابية لمواجهة الخصاص المهول بالقطاع نتيجة إحالة عدد كبير من الموظفات والموظفين على التقاعد وعدم تعويضهم بتوظيفات جديدة.

وحدة في التعرض للاستغلال... وحدة في النضال

إلى جانب شغيلة الجماعات الترابية النظاميين، الذين سيشملهم النظام الأساسي، يعمل بالقطاع آلاف الأجراء، رجالا ونساء بدون وضعية، أهمهم شغيلة ما يسمى «الانعاش الوطني». وهم عرضة لأبشع استغلال (راجع عدد المناضل-ة لأسبوع 27 ديسمبر 2023)، ولتجاهل تام. لا بل تسعى الوزارة/الدولة لاستعمالهم لكسر اضرابات شغيلة القطاع. هؤلاء يجب ان يندمجوا كليا في النضال بألا يقتصر التضامن معهم على التعاطف، بل يمتد إلى برامج نضالية موحدة، وتعاون وثيق على كل الأصعدة، لتأمين تماسك جسم الشغيلة وتذويب الفروق المصطنعة التي تنتج تمايزا نقابيا ونضاليا.

بقلم، م. أ. الجباري

المكونات النقابية الأخرى بقطاع الجماعات الترابية مطالب ونضالات

بقلم، م. أ. الجباري

بحسب نتائج انتخابات اللجان الادارية متساوية الأعضاء في يونيو 2021، يتصدر تمثيلية الأجراء اللا منتمون نقابيا بنسبة 37%.
وتمثل جامعة الاتحاد المغربي للشغل بنسبة 30%، علما ان هذه الاخيرة شهدت ازمة تنظيمية من مخلفات مؤتمرها الوطني الاخير دفعت مجموعة من مناضليها إلى المغادرة إلى نقابة ك.د.ش. وتتقاسم سائر النقابات الثلث المتبقي.
ثُلاثا شغيلة القطاع لا تعتبر النقابات ممثلة لها، وضمن الثلثين الآخرين، ما هي نسبة الاجراء والاجيرات المنظمة فعلا في نقابة؟ هذا ما تتعذر معرفته بفعل تكتم الاجهزة النقابية على عدد المنخرطين، عدد لا يعرفه بدقة غير وزارة الداخلية. وضمن هؤلاء المنظمين ما نسبة النساء؟ هذا أيضا سر، لكن لا شك ان هذه النسبة ضعيفة، من الأدلة عليها انعدام مطالب خاصة بالنساء في الدفاتر المطلبية لمختلف النقابات.

التتمة في: ص 05

المكونات النقابية الأخرى بقطاع الجماعات الترابية
مطالب ونضالات

بقلم، م. أ. الجباري

بعد تناول حالة جامعة الاتحاد المغربي للشغل، الأكثر تمثيلية، فيما يلي رصد عام لنضالات ومطالب باقي مكونات الخريطة النقابية.

الرصد التالي حافظ مضطرا على لغة هذه النقابات التي تعكس تصورها للعمل النقابي المطبوع بمفاهيم «الشراكة الاجتماعية».

أولا: التنسيق النقابي الثلاثي يضم نقابات تابعة لكل من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CDT)، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب (UGTM)، والفيدرالية الديمقراطية للشغل (FDT).

يحوز هذا التحالف ربع التمثيلية بالقطاع، وقد نظم منذ الصيف الماضي النضالات التالية:

- إضراب إنذاري يوم 5 يوليوز 2023،
- إضراب وطني يوم الخميس 26 اكتوبر 2023،
- إضراب وطنييومي الاربعاء والخميس 29 و30 نونبر 2023، مصحوب بوقفات احتجاج أمام الولايات في ثاني أيام الإضراب،
- اضراب وطني يومي الاربعاء والخميس 27 و28 دجنبر 2023، مع وقفة وطنية أمام مقر المديرية العامة للجماعات المحلية بالرباط يوم الخميس 28 دجنبر 2023،
- إضراب وطني يومي الثلاثاء والأربعاء 9 و10 يناير 2024،

فيما دعا إلى:

- خوض إضراب وطني يومي الأربعاء والخميس 7 و8 فبراير 2024، مع تنظيم مسيرة وطنية يوم الأربعاء 7 فبراير 2024 بمدينة الرباط، انطلاقا من ساحة باب الأحد على الساعة الحادية عشر صباحا.

ومن المتوقع أن تشارك ست نقابات لتنظيم مسيرة وطنية يوم الأربعاء 7 فبراير 2024 بمدينة الرباط.

بعض دواعي الاحتجاج ومطالب:

يتقاسم التنسيق الثلاثي نفس المطالب، ونفس دواعي الاحتجاج الأساسية، سواء مع جامعة الاتحاد المغربي للشغل، أو باقي الإطارات النقابية الأخرى، ونذكر منها، مثلا:

-»عدم وفاء وزارة الداخلية ببروتوكول 25 دجنبر "2019، و»تعطيل اشتغال اللجان التقنية الموضوعاتية وتوقيف الحوار»، وعدم تفعيل مخرجات حوار 26 أبريل 2011، التي لم يفعَّل منها شيء».

أمَّابالنسبة للمطالب، نذكر مثلا:

- الزيادة في أجور موظفي ومستخدمي الجماعات الترابية،
- تفعيل مؤسسة الأعمال الاجتماعية «في أقرب الآجال»،
- إخراج نظام أساسي يحظى بإجماع الفرقاء،
- أجرة شهر إضافي على غرار باقي القطاعات،
- فتح درجة جديدة للترقي،
- ودعم الجماعات التي تعرف عجزا ماليا من أجل صرف مستحقات الموظفين،
- حلّ الملفات العالقة، منها وضعية حاملي الشهادات وتقني ما قبل 2006، وإنصاف المساعدين الإداريين والأعوان العموميين، وضحايا حذف السلاليم،
- التجاوب مع مطالب باقي الفئات،
- الاستجابة لمطالب أخرى تتوزع ما بين تعميم قيمة التعويض عن الساعات الإضافية وعن الأعمال الشاقة والوسخة والرفع منها، وإدخالها ضمن مكونات الأجر، وكذا العمل على إقرار تعويض إضافي حسب خصوصيات القطاع والاستجابة لمطالب عمال النظافة وغيرها.

ثانيا: المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية، تابعة للمنظمة الديموقراطية للشغل (ODT).

دعت المنظمة الديمقراطية للجماعات المحلية، المنضوية تحت لواء المنظمة الدمقراطية للشغل (ODT) التي حصلت على نسبة تمثيلية 2,63% إلى:

- خوض إضراب وطني بالجماعات الترابية يومي الأربعاء والخميس 29 و30 نونبر 2023، بجميع الأقسام والمصالح ومجالس العمالات والأقاليم ومجالس الجهات وشركات التدبير المفوض،
- خوض إضراب وطني عن العمل يومي الأربعاء والخميس 27 و28 دجنبر 2023.
- خوض إضراب وطني أيام 16 و17 و18 يناير 2024.

بعض دواعي الاحتجاج ومطالب:

تعليق وزارة الداخلية للحوار القطاعي، واعتمادها منهجية التمطيط والتقسيط في التداول حول مطالب موظفي وموظفات الجماعات الترابية –

- احتجاجا على «الأوضاع المتردية التي يعيشها موظفو وموظفات القطاع والحيف والتمييز الذي يطالهم بالمقارنة مع باقي الموظفين والموظفات في القطاعات العمومية الأخرى».

-»عدم تسوية الوضعيات الإدارية للعديد من الموظفين المرتبين في سلالم تقل عن مستوى الشهادات والدبلومات المحصل عليها»

- «الإجحاف الذي تعرضت له فئة الكتاب الإداريين بالجماعات الترابية وخريجو مراكز التكوين الإداري الذين تم إقحامهم ضمن فئة المساعدين الإداريين والعصف بمكتسباتهم وكذلك فئة مسيري الأوراش والممرضين والعاملين بالمكاتب الصحية».

- غياب نظام تعويضات منصف ومحفز تتحقق من خلاله العدالة الأجرية.

- «البطء الشديد في الإخراج الفعلي لمؤسسة الأعمال الاجتماعية و»اعتقال» العديد من الفرص والخدمات أمام موظفي القطاع وأبنائهم وزوجاتهم سواء منهم النشيطين والمتقاعدين والأرامل والأيتام من سكن وحج واصطياف وسكن ومنح للدراسة وتنقل وقروض ومساعدات اجتماعية لمواسم متعددة وتوفر الاعتمادات المالية الكفيلة بتحقيق ذلك، ودون غيرهم في باقي القطاعات الوزارية»

- التعجيل بإخراج نظام أساسي منصف ومحفز وعادل يحقق المماثلة والإنصاف ويثمن الوظيفة العمومية الترابية،

- إصلاح وإقرار نظام للتعويضات منصف ومحفز تتحقق من خلاله العدالة الأجرية عبر تخصيص سلة تعويضات تبلغ 3000 درهما شهريا.

ثالثا: فيدرالية النقابات الديمقراطية للجماعات المحلية.

اتسعت دائرة الاحتجاج والغضب لشغيلة قطاع الجماعات الترابية بانضمام قطاع الجماعات الترابية للمركزية النقابية فيدرالية النقابات الديمقراطية [نسبة التمثيلية في اللجان الثنائية:2,1%] للحركة الاحتجاجية التي يخوضها التنسيق النقابي الثلاثي للجماعات الترابية، إذ دعا بدوره شغيلة الجماعات الترابية إلى:

- خوض إضراب وطني يومي الثلاثاء 9 والأربعاء 10 يناير 2024

بعض دواعي الاحتجاج ومطالب:

- احتجاجا على غياب الحوار الاجتماعي بالقطاع، وعدم إشراك النقابات في مناقشة النظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية، ورفض تسوية ملفات حاملي الشواهد والديبلومات وخريجي مراكز التكوين الإداري.

- تسوية أوضاع مسيري الأوراش والرسامين والمساعدين الإداريين والمساعدين التقنيين، والعمل على مراجعة الأنظمة الأساسية للمتصر فين ،

- الزيادة الفورية في الأجور،

ترى هل ستنجح قيادات الإطارات النقابية وباقي المكونات جميعها بالقطاع في توحيد خطواتها النضالية وتنسيق جهودها، من الآن، وقد أضاعت الكثير من الوقت والجهد وطاقة النضال، ما قد يشكل حفزا لشغيلة القطاع على الانخراط الواسع والنشيط في النضالات القادمة من أجل الضغط على الوزارة الوصية/الدولة لفتح تفاوض حقيقي وانتزاع مكتسبات حقيقية...

تلك علة وجود القيادات النقابية والإطارات النقابية لمثل هذه المناسبات والغايات...

التنسيقية الوطنية لأطر التعليم الخصوصي أداة نضال جديدة لشغيلة مقهورين

بقلم، العاصي

لا تقتصر سياسة الدولة إزاء قطاع التعليم على خنق المدرسة العمومية بالتقشف عبر للتخلي عن تمويلها، بل تمتد إلى جعل التعليم سوقا لجني الأرباح، أي إتاحة مجال استثمار لرأس مال، حيث الأرباح المضمونة، وحتى المدعومة من المال العام (التحفيزات والتكوينات). بعكس ادعاءات مساهمة القطاع الخاص بتجويد التعليم والرفع من مردوديته واعتبار الرأسمال الخاص شريكا يساهم في تشغيل أصحاب الشواهد العاطلين، مكنت الدولة من خلال هذه الشراكة، ارباب العمل من ولوج الاستثمار في قطاع التعليم من الباب الواسع: إعفاءات وتحفيزات، استغلال يد عاملة واسع، أرباح كثيرة.

القانون في خدمة أرباب التعليم الخاص

مهدت الدولة منذ عقود الطريق للرأسمال الخاص كي يضع يديه على قطاع التعليم محولا الخدمة العمومية إلى سلعة تذر الأرباح، بحيث وُضعت القوانين المحفزة والملائمة لذلك.

القانون 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم الخصوصي:

المادة21: «يستفيد العاملون بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي مجانا من جميع أسلاك ودورات التكوين الأساسي والمستمر المبرمجة لفائدة موظفي القطاع العمومي وفق شروط تحدد ضمن اتفاقيات بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية ومؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المستفيدة.» تتيح هذه المادة لأرباب التعليم الخاص الاستفادة من تكوين مستخدميهم مجانا على حساب الدولة.

المادة22: «لا يجوز أن تكون في الإعلانات المتعلقة بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي معلومات من شأنها أن تغالط التلاميذ وأوليائهم فيما يخص المستوى الثقافي والمعرفي المطلوب ونوع الدراسة ومدة متابعتها، وكذا طبيعة الشهادات التي تمنحها المؤسسة.» في الوقت الذي تقوم فيه الدولة بتخريب شامل للمدرسة العمومية مثيرة نقمة الآباء (وقف المجانية، فراغ وعدم تحيين البرامج الدراسية، بنيات تحتية غير ملائمة أو منعدمة، بطالة كثيفة...)، دافعة إياهم نحو المدرسة الخاصة المؤدى عنها تماما. تسمح الدولة لمستثمري التعليم الخاص بالدعاية والإشهار وتقديم المزايا الايجابية لمؤسساتهم في الوقت الذي تستنكف عن تطوير خدمات بالمدرسة العمومية.

المادة23: «يجب أن يكون لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي هيئة دائمة للتدريس بنسبة لا تقل عن 80%. غير أنه يجوز لهذه المؤسسات، في حالات استثنائية مبررة أن تستعين بمكونين أو مدرسين يعملون بمؤسسات التكوين أو التعليم العمومي أو الخصوصي بعد الحصول على إذن فردي من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين المعنية، وذلك برسم كل سنة دراسية ولمدة زمنية محددة.» يغنم أرباب العمل مجانا شغيلة مكونة ذات تجربة دون تبعات قانونية (لا تصريح اجتماعي، لا تقاعد...).

المادة33: تضع الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مجانا رهن إشارة مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي في حدود الإمكانات المتوفرة، محلات ملائمة لحاجات هذا النوع من التعليم، وذلك في المناطق القروية والحضرية الأكثر احتياجا، وبصفة عامة في المناطق السكانية الأكثر احتياجا والتي يتم تحديدها من طرف الأكاديمية...». بإمكان ارباب عمل المدارس الخاصة الحصول على بنيات تحتية (مدارس، ملاعب...) لمزاولة أنشطتهم.

المادة 34: «يحدد قانون للمالية نظاما جبائيا ملائما ومحفزا لفائدة مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي المستحقة، وذلك في إطار تعاقدي بين الدولة وهذه المؤسسات». إنه الحفز عبر تقديم المال العمومي المجاني لأرباب العمل من أجل إغنائهم.

يد عاملة مُستغلة

يشكل إتاحة يد عاملة تربوية رخيصة أحد أهم أوجه دعم الدولة لبرجوازية خدمة التعليم. فانعدام تكوين قبلي لشغيلة التعليم الخاص يضغط بقوة على أوضاع العمل والأجور. يُشغل قطاع التعليم الخاص 140 ألف أجير وأجيرة (1)، وهو من أهم قطاعات هضم أبسط الحقوق بتغاضي الدولة عن فرط الاستغلال السائد فيه. أغلب شغيلة التعليم الخاص لا تعمل بعقود عمل، وحتى دون الحد الأدنى من الحقوق الواردة في مدونة الشغل وباقي الحقوق الأساسية كالضمان الاجتماعي والتأمين عن الحوادث المهنية والتغاضي عن العمل 8 ساعات يوميا. الأجور زهيدة ودوماً متأخرة بمبرر تأخر أداء الآباء للأقساط ولا تؤدى عن شهري يوليوز وغشت. كما أنهم عرضة للطرد في أي وقت لعدم الامتثال لتوجهات لآباء التلاميذ خوفا من ضياع زبائن أرباب العمل. يلجأ بعض أرباب العمل للقضاء لمنع الشغيلة من ولوج مباريات الوظيفة العمومية بمبرر عدم احترام العقد المبرم. بل يتم منع الشغيلة من اجتياز مباراة التعليم إذا كانت تربطهم علاقة شغل بمؤسسات التعليم الخاص (أنظر شروط المشاركة في المباريات) أو حين تقوم الأكاديميات بطلب لوائح الشغيلة في المدارس الخاصة والرأي بخصوص توظيفهم (2).

يتوسع القطاع بقدر ارتفاع الأرباح

شهد عدد مؤسسات وتلاميذ قطاع التعليم الخاص تطورا ملحوظا يبرز التوجه الاستراتيجي لدولة تدعي كذبا» عمومية خدمة التعليم «. فقد بلغ عدد التلاميذ 826 071 في موسم 2019 – 2020 وارتفع إلى 874 090 في موسم 2020 – 2021 أي بزيادة 48019 تلميذ/ة. وفي الموسم الدراسي -2020 2021 بلغ عدد مؤسسات التعليم الخاص 6523، كما جاء في موجز إحصائيات التربية (2020 – 2021) لوزارة التربية الوطنية، في حين كان عددها في موسم -2018 2019: 5828 مؤسسة أي بزيادة 695 مؤسسة خاصة. إنها الأرباح التي تدفع الرأسمال الخاص للتوسع والأرض المفروشة له من أجل استقطاب زبائن سوق التعليم جدد.

لا غنى عن التنسيقية (التنظيم النقابي)

رغم تناول الإعلام، حتى الموالي للدولة، لبعض أشكال استعباد شغيلة التعليم الخاص، يستمر الوضع على حاله كي تتراكم الارباح ويتقدم القطاع ليحتل المكانة التي تريدها له الدولة. ورغم حجم ومجهود اليد العاملة بالقطاع غير المكافئ بأجور عادلة وأوضاع عمل مناسبة، ينزل جبروت أرباب العمل، وطبيعة علاقة الشغل، وفي الوقت الذي تنتظم فيه بورجوازية القطاع في جمعية» رابطة «، تنزل بكل المجهود والثقل لمنع بروز كل محاولات تنظيم نقابي في صفوف أجراء التعليم التجاري وأجيراته سابقا.

كان لما شهده التعليم العمومي من حركة نضالية غير مسبوقة، حجما ومدة، تأثير مباشر على التعليم الخاص، حيث أعاد إلى الواجهة بشاعة الاستغلال والقهر المميزين له. وأكثر من ذلك حرك التوق إلى النضال لأجل انتزاع الحقوق المهضومة. فقد تأسست تنسيقية يوم 31 دجنبر 2023، «التنسيقية الوطنية لأطر التعليم الخصوصي» وجرى في الاجتماعات الاولى هيكلة التنسيقية عبر إنشاء لجان تنظيمية ووضعت مطالب عامة أولى ركزت على مطلب إخراج نظام أساسي بشغيلة التعليم الخاص وتحسين الأجر وتمكينهم من خدمات المؤسسات الحكومية أو شبه الحكومية (خدمات مؤسسة محمد السادس..) ومطالب تهم الترقي والاعتراض على الترخيص لشغيلة التعليم العمومي بالعمل في المدارس الخاصة. إن تشكيل تنسيقية وطنية تمثل أجراء وأجيرات التعليم الخاص خطوة في الطريق الصحيح للقضاء على أوضاع الشغل القاهرة ورفع المطالب من قبيل: الترسيم؛ التصريح في الضمان

التتمة في: ص 07

تتمة ص 06: التنسيقية الوطنية لأطر التعليم الخصوصي أداة نضال جديدة لشغيلة مقهورين

الاجتماعي بكامل الأيام وبكامل الأجرة؛ التغطية الصحية؛ أداء أجور العطلة الصيفية كاملة؛ ساعات عمل تراعي القدرة الجسدية والذهنية لشغيلة التعليم الخاص.

من أجل تنسيقية ديمقراطية ووحدوية

إن هذه المطالب ستلف شغيلة التعليم الخاص حول تنسيقية التعليم الخاص وستحتضنها وستنخرط في برامجها عاجلا أو أجلا. إن صلابة وقوة كل تنسيقية (تنظيم نقابي) يبدأ بإدراج والاعتراف بالمطالب الخاصة بالنساء وبتشجيعهن على تبوأ النساء الاجيرات (الأستاذات) المكانة التي يستحققن في التنسيقية وهياكلها بعيدا عن الإقصاء والميز المميزين للمجتمع الذكوري هذا الانخراط لن يضمنه غير تسطير برامج نضال حقيقية وتكوينات على كل مطالب الشغيلة ومخاطر هذه المهنة. إن ضمان البرامج النضالية الحقيقية يستند على وجود ديمقراطية فعلية داخل هياكل التنظيم من خلال المشاركة الجماعية الفعلية لكل الأعضاء والعضوات في النقاش واتخاذ القرارات لا الاتكالية وترك القرار للممثلين فوق. إن ضمان التسيير الديمقراطي يبدأ باحترام الرأي والرأي الأخر دون تشنجات، التسيير الديمقراطي هو تمكين الأقلية من التعبير عن الآراء المخالفة للأغلبية في الجموع العامة المحلية والوسطى.

إن شغيلة التعليم الخاص فئة من فئات جيش الشغيلة، يجب أن تقوي تنظيمها من أجل الحد من الاستغلال والاضطهاد الذي تعانيه، بوجه بورجوازية، تستقوي بأجهزة وقوانين دولة تابعة لهم. وعلى شغيلة التعليم الخاص المنظمة أن تمد جسور التواصل بروح وحدوية وأن تذود عن مصالح باقي فيالق الشغيلة، (كل من يعمل لقاء أجرة موظفا كان أو يعمل لدى الخواص)، المكتوية بنار الحرب الطبقية التي تشنها الدولة خادمة أرباب العمل.

****

(1) أنظر: https://www.achkayen.com/511443/.html

(2) أنظر: https://www.tarbiyamaroc.net/2019/11/principal_19.html

من أجل لجنة السلامة وحفظ الصحة فعلية تحت سلطة الشغيلة

بقلم، أكوليز

نظامنا الذي نعيش فيه ينقسم إلى أقلية وأغلبية بحيث أن الأولى: أقلية مالكة مستحوذة بأرباب العمل يقومون بتشغيل واستغلال طبقة أكثر عددا، تعمل لقاء أجرة، الطبقة العاملة.

تقضي طبقة الشغيلة سنوات عملها في ظروف سيئة أو مقبولة حسب موازين القوة بين رب العمل والتنظيم العمالي. فرب العمل يجهد إلى تحقيق أقصى الأرباح بخفض التكاليف، وكلما شكل تحسين شروط وظروف العمل عبئا إضافيا عمل ما بوسعه للتخلص منه. إن انتشار البطالة وأشكال العمل الهش (المؤقتون والعاملون بدوام جزئي وعمال شركات الوساطة في التشغيل) تجعل طبقة الأجراء في موقع ضعف إزاء رب العمل، ما يضطرهم لقبول العمل في ظروف بالغة السوء ومتدنية السلامة.

يشكل كل من الطرد والبطالة والفاقة عوامل تدفع الشغيلة بقبول المخاطرة بصحتهم. كما يساهم التقدم التكنولوجي في الصناعة الحديثة إلى مضاعفة وسائل الانتاج وتعددها ما ينتج عنه مخاطر ارتفاع في حوادث الشغل والأمراض المهنية.

تشكل مضامين مدونة الشغل في المغرب إحدى العلامات على ميزان القوى الكائنة إنها تعكس مستوى العلاقات القائمة بين أرباب العمل وطبقة العمال. لا تعبر مدونة الشغل، كما جاءت سنة 2004، حقيقةً عن مصالح فعلية للشغيلة (لظروف تاريخية لا يتسع هنا المجال لسردها). فعند الحديث عن كل كُتب عن السلامة والوقاية بأماكن العمل بنص المدونة، نلحظ التالي، لا يُشار في تقديم المدونة ولا ديباجتها ولو بكلمة إلى شروط الصحة والسلامة الضروريتين للشغيلة بقدر ما تنص على الاستثمار، ثم الاستثمار، ثم الاستثمار أي الاستغلال. وما جاء في باقي المدونة سنتناوله أسفله.

واقع حوادث الشغل يفوق الأرقام

جاء في تقرير منظمة العمل الدولية سنة 2019 أنه يتم سنويا تسجيل حوالي 78.2 مليون حالة وفاة في العالم ناجمة عن أمراض مهنية، منها 4.2 مليون حالة وفاة لها ارتباط بأمراض مهنية. كما جاء على لسان وزارة الشغل والإدماج المهني بأن عدد حوادث الشغل بالمغرب بلغت سنة 2018 أكثر من 50000 حادثة، تسببت في 756 حالة وفاة و13208 حالة عجز مؤقت و36561 حالة عجز دائم. وهوما يعكس حجم الأضرار الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بغياب ظروف العمل اللائق وبحوادث الشغل، مع العلم أن تلك الأرقام لا تحيط بالحصيلة الحقيقية لحوادث الشغل بالمغرب، كما جاء» تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعنوان: الصحة والسلامة في العمل: دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.»

مواد مدونة الشغل مجرد حبر على ورق

تُلزم المدونة المشغل بضرورة أن يقوم باطلاع الاجراء كتابة لدى تشغيلهم على المقتضيات القانونية والتدابير المتعلقة بحفظ الصحة والسلامة وبالوقاية من خطر الآلات وعلى الهيئة المؤمنة ضد حوادث الشغل والأمراض المهنية كما جاء في المادة 24. كما تنص المدونة في

التتمة في: ص 08

تتمة ص 07: من أجل لجنة السلامة وحفظ الصحة فعلية تحت سلطة الشغيلة

بقلم، أكوليز

موادها من 281 الى المادة 295 على مجموعة من الشروط والإجراءات الواجب على رب العمل التقيد بها وتوفيرها في أماكن العمل من أجل وقاية العمال/ت والحفاظ على سلامتهم.

لجنة السلامة وحفظ الصحة في المدونة: من المادة 336 إلى المادة 344.

ألزمت المدونة المشغل بإحداث لجنة سلامة في كل مقاولة تشغل 50 عاملا على الاقل، في حين لم تقل شيئا بخصوص المقاولات دون 50 عامل، مع العلم أن المقاولات الصغرى والصغرى جدا والمتوسطة تشكل 93% من المقاولات العاملة بالمغرب والكبرى منها نسبتها فقط 7 % حسب تقرير المندوبية السامية للتخطيط سنة 2019. فما مصير المقاولات التي تشغل أقل من 50 عامل؟ كان على مدونة الشغل مراعاة لوضعية النسيج الاقتصادي أن تدرج تكليف جهاز التفتيش أو المناديب بتشكيل لجنة مشتركة بين المقاولات دون 50 عامل.

يبدو من خلال تصفح المواد التي تناولت مهام هذه اللجنة أنها لجنة عديمة الجدوى أي أنها بدون صلاحية وشكلية، كيف ذلك؟ هي تحت سلطة رب العمل: فرئيسها يدعو لانعقاد الاجتماعات مرة كل ثلاث أشهر أو عند الضرورة (بالطبع وفق رغبته). وعند حادثة شغل ترتب، أو كان من الممكن أن تترتب عنها عواقب خطيرة، لكن هنا من له الصلاحية لتحديد بأن الحادثة لها من العواقب ما يستدعي الاجتماع وهي تحت سلطة رب العمل.

وتتشكل هذه اللجنة بالإضافة إلى رب العمل أو من ينوب عنه ومن رئيس مصلحة السلامة (إن وجد) أو مهندس أو اطار يعينه رب العمل وطبيب الشغل بالمقاولة واثنين من مناديب العمال أو ممثل أو ممثلي نقابيين. ويبقى دورها محدد في الاستشارة وتقديم والاقتراحات. لم تنص المدونة على مقر خاص بها. حضور الاجتماعات يدخل ضمن الشغل الفعلي بحيث كان من الأولى اعتبارها ساعات تفرغ لأعضائها من أجل مزاولة مهامهم. كما أن رب المعمل غير ملزم بتوفير المعطيات الكافية حول الأخطار الموجودة بالمقاولة لفائدة اللجنة.

تتيح المادة 341 من المدونة الوقت الكافي لرب العمل (15 يوما) لبعث التقرير المنجز من طرف اللجنة عند وقوع حادثة أو الإصابة بمرض مهني لمفتش الشغل والطبيب المكلف بتفتيش الشغل ما يشكل خطرا على العمال بحيث أن التأخر في بعث التقرير قد يشكل ضياعا للوقت في حالة ديمومة الخطر والمرض المهني. لم تنص المدونة على وجوب إرسال التقرير السنوي لمناديب العمال أ والممثلين النقابيين المادة 342.

كما تنص 39 المادة على وجوب فصل الأجير في حالة عدم التقيد بالمقتضيات المتعلقة بالصحة والسلامة في حين فرض على رب العمل غرامة 2000 إلى 5000 درهم في حالة عدم التقيد بتطبيق مستلزمات الصحة والسلامة التي قد تؤدي إلى إزهاق الأرواح. أما عند الحديث عن العقوبات في حق المشغلين فالغرامة على المخالفة مشجعة على خرق كل ما هو مدرج بالمدونة، فالمبلغ هو 2000 إلى 5000 درهم. إنها نفس الغرامة حتى بالنسبة للمقاولات الكبيرة ذات العدد من العمال الذي يفوق 50.!!!!

لكن لماذا عقوبة الغرامات ضئيلة بهذا الشكل؟

تضع مقتضيات مدونة الشغل كل المسؤولية على عاتق المشغل بحيث أجبرته على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سلامة الأجراء وصحتهم، وكرامتهم، لدى قيامهم بالأشغال التي ينجزونها في إطار العمل، كما أن المشغل مطالب بأن يسهر على نظافة أماكن الشغل، وعلى أن تتوفر فيها شروط الوقاية الصحية، ومتطلبات السلامة اللازمة للحفاظ على صحة الأجراء. أيضا يقع على عاتق رب العمل ضمان سلامة الأجير من البيت للعمل والعمل للبيت. هذه المسؤولية الكاملة لرب العمل عن الأخطار التي تطال الأجير يقابلها خفض كبير في قيمة الغرامة.

مطالب:

- أسبوع عمل من 35 ساعة دون خفض الاجر وبوثيرة لا تهدد صحة الشغيلة وتحت مراقبتهم.
- توفير حماية كافية للفئات الاضعف من الطبقة العاملة: النساء والعمال المعاقين والعمال ضعيفي البنية الجسدية.
- العمل وفق مبدأ الكل حسب قدرته تحت مراقبة العمال أنفسهم.
- الرفع من أعضاء لجنة السلامة في المقاولات التي يفوق عدد عمالها 50.
- تعميم لجان السلامة على كل المقاولات (سواء تلك التي يتواجد بها 50 عامل أولا) لأن العمال يعرفون اكثر من غيرهم الأخطار المحدقة بهم ويجب أن يكون لهذه اللجان حق الاعتراض وسلطة الوقف الفوري لأي عمل خطير.
- استقلال طب الشغل عن أرباب العمل ويجب أن يخضع لرقابة النقابات ولجان السلامة مع قابلية عزل اطباء الشغل من طرف منظمات العمال.

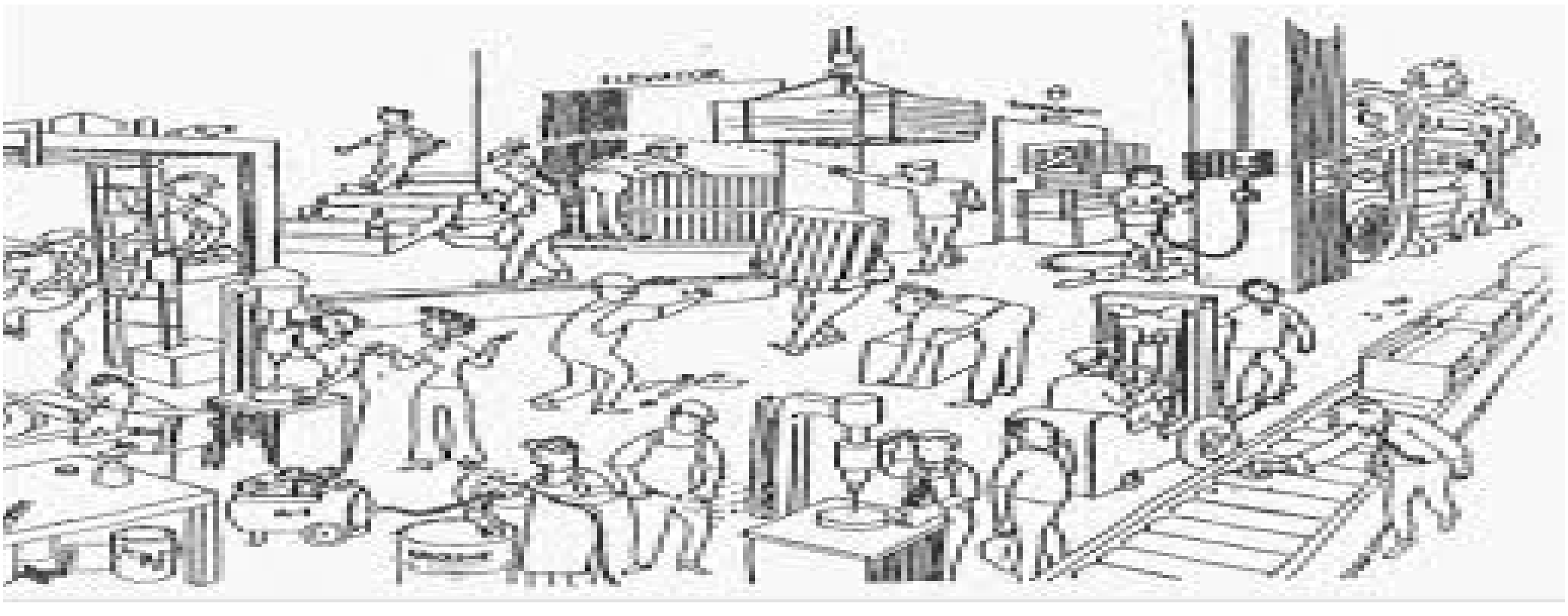

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

موظفو المالية يحتجون

قررت النقابة الوطنية الديمقراطية للمالية التابعة للاتحاد المغربي للشغل، خوض وقفة احتجاجية مركزية أمام مقر وزارة الاقتصاد والمالية بالرباط يوم 23 يناير 2024 وإضرابات وطنية متفرقة طيلة شهر فبراير من العام 2024، احتجاجا على عدم وفاء الوزارة بالتزاماتها وبالتعاقدات المبرمة وعدم مصادقة المجلس الحكومي على المرسوم المؤطر للنظام الأساسي الخاص بموظفات وموظفي الوزارة وتسوية الملفات الخاصة بأصحاب الشهادات العليا وأيضا تلبية المطالب الخاصة بسلاليم الأجور.

موظفو الصحة يواصلون الاحتجاج

تواصل شغيلة الصحة المتمثلة في الممرضين والتقنيين برامجهم النضالية حتى تحقيق المطالب. بحيث أعلن القطاع النقابي للصحة في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل عن خوض إضراب وطني، مع وقفات احتجاجية، فضلا عن حمل الشارة ابتداء من يوم 17 يناير 2024. وبدورها أعلنت حركة الممرضين وتقني الصحة عن إنزال وطني يوم 17 يناير أمام مقر وزارة الصحة. كما أعلنت النقابة المستقلة للممرضين عن إنزال وطني يوم 20 يناير 2024، مع إضراب وطني يوم 24 و25 يناير، مرفوق بمسيرة وطنية يوم 25 يناير تنطلق من الوزارة في اتجاه مقر البرلمان. كما سيتم تنفيذ إضراب لمدة ثلاثة أيام ابتداء من 30 يناير 2024، مرفوق بمسيرة احتجاجية، فضلا عن حمل الشارة الحمراء بدء من يوم 17 يناير .2024

كما أعلنت النقابة المستقلة للممرضين عن رفضها رفضا باتا العرض الكارثي الذي تقدمت به الحكومة لحل ملف الممرضين وتقني الصحة وجسدت إنزال وطني أمام مقر البرلمان يوم 20 يناير 2024، مع تعميم حمل الشارة السوداء طيلة هذا الأسبوع، فضلا عن استمرار التحركات النضالية الجهوية طيلة هذا الأسبوع مع تجسيد اعتصامات قوية بالأقاليم. وأعلن الممرضون عن خوض إضراب وطني لمدة 48 ساعة يومي الاربعاء والخميس 23 و24 يناير الجاري، مرفوق بمسيرة وطنية يوم 24 يناير 2024 من البرلمان في اتجاه مقر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية. كما قررت نقابة الممرضين خوض إضراب آخر لمدة 72 ساعة أيام 30 و31 يناير وفاتح فبراير المقبل، مرفوق بمسيرة وطنية يوم 1 فبراير 2024 من مقر البرلمان نحو المقر المركزي للحزب الأغلبي.

إضراب مستخدمو التكوين المهني واحتجاجات لتلبية المطالب، على رأسها الزيادة في الأجور

نظمت الجامعة الوطنية للتكوين المهني وقفات احتجاجية وخاضت إضراب وطنيا إنذاري لمدة 24 ساعة يوم الخميس 18 يناير 2024 بكافة المؤسسات التكوينية. كما جرى القيام بمقاطعة الدروس المسائية لفائدة أجراء المقاولات والمؤسسات الإنتاجية لمدة 72 ساعة ابتداء من يوم 18 يناير وتمتد المقاطعة إلى كافة

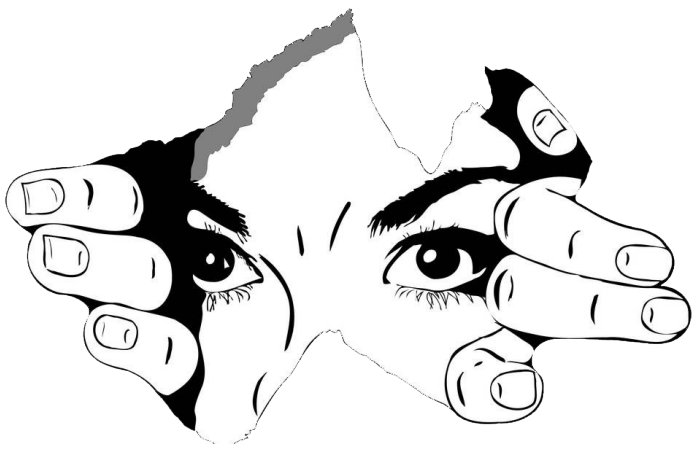

الاجتماعات المبرمجة مع المسؤولين الإداريين على الصعيد المركزي والجهوي، ومقاطعة العمل بنظام E-note، والاحتفاظ بنقط المراقبة المستمرة ونهاية الوحدات، مع مقاطعة امتحانات نهاية الوحدات الجهوية، ومقاطعة تصحيح امتحانات نهاية السنةS5 ، ومجالس الأقسام. تأتي هذه الخطوة الاحتجاجية من أجل الملف المطلبي لمستخدمات ومستخدمي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل المتمثل في تحسين الأجور (زيادة 2000 درهم) ودرجات الترقي وتحسين ظروف العمل في المراكز وتعديل بنود القانون الأساسي من أجل تحسين نظام التعويضات، الاستجابة الفورية لملف مستخدمي الأقاليم الصحراوية، وتطبيق مرسوم التعويض عن الإقامة في المناطق النائية، والتنزيل السليم لملف حاملي الشهادات العليا وملف المهندسين والدكاترة، ومراجعة الكتلة الزمنية الأسبوعية البيداغوجية، والاستجابة لطلبات الحركة الانتقالية، خصوصا ذات الطابع الاجتماعي، مع انصاف الفئات وتلبية مطالبها. كما تتضمن مطالب التكوين المهني تطوير خدمات الشؤون الاجتماعية والتغطية الصحية، ومراجعة منظومة الترقية الداخلية، واحترام اختصاصات اللجان الثنائية ودورها القانوني.

اعتصام عاملتين زراعيتين أمام ضيعة كواليتي بيين Quality Been ضد طردهما

تخوض عاملتان زراعيتان بالاعتصام أمام مقر شركة كواليتي بيين Quality Been منذ 01 يناير 2024 ضد فصلهما عن العمل، بسبب انتهاك الحق النقابي. تعتصم العاملتان أمام مقر الضيعة المتواجد بتراب جماعة أيت اعميرة. ليس هذه هي المرة الأول التي يشن فيها رب العمل الحرب ضد العمل النقابي، بل سبق أن قامت الادارة بطرد الكاتب العام للمكتب النقابي التابع للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي نهاية العام 2022 عبر افتعال الأسباب الواهية. تواصل ضحيتا الطرد وممارسة الحق النقابي في الاعتصام أمام الشركة رغم حالة الطقس الباردة متشبثين بالحق النقابي وبالعودة إلى العمل.

اعتصام عمال الدايري في أزرو ضد الطرد

يعتصم منذ مدة عمال ضيعة الدايري الموقوفين تعسفا، أمام مقر عملهم، في أزرو. العمال المنضوون لنقابة كدش يطالبون بالعودة للعمل وبالاستجابة لمطالبهم. يذكر أنه سبق تنظيم إضراب واعتصام مفتوح لعمال ضيعة «الدايري» التابعون لنقابة إم ش أمام مقر العمل ابتداء من يوم الأربعاء 5 يوليوز 2023، بعد الطرد التعسفي لعمال، وتعرض مندوبي الأجراء لتهديدات ومضايقات وأيضا ضد تنصل رب العمل من كل التزاماته في المتمثلة وتحسين ظروف العمل والالتزام بشروط الصحة والسلامة من خلال: توفير لباس لائق للعمال، إصلاح المرافق الصحية، الحد من انتشار الروائح الكريهة والمبيدات المضرة وعدم حرق الأزبال والنفايات ودفن الدجاج الميت بالضيعة...

كما يطالبون بتوفير الوثائق المنصوص عليها في مدونة الشغل (البطائق الصحية للأجراء توزيع بيانات الأجرة الشهرية على العاملين بشكل منتظم تجديد بطاقات الشغل، وإقرار زيادة عامة في الأجور، واحداث صندوق للتكافل الاجتماعي وإشراك مندوبي الأجراء واستشارتهم في صياغة النظام الداخلي للمقاولة، وتشكيل لجنة المقاولة ولجنة السلامة وحفظ الصحة وتفعيل أدوارهما، وإحداث تعويض لحراس الباب الرئيسي كما كان معمول به سابقا، وإعادة النظر في تصنيف بعض العمال وإلحاقهم بالصناعة. يتواجه العمال المتنوعة نقاباتهم وفي أوقات مختلفة مع نفس رب العمل وبمطالب واحدة. من أجل وحدة الصف العمالي.

عمال تعاونية كوباك سلا يدعون إلى مقاطعة سلع الشركة وقافلة التضامن في الطريق

قام عمال نقابة كوباك سلا التابعون لنقابة الاتحاد بتنظيم خلال الأسبوع الثالث من يناير 2024 في بعض أحياء مدينة سلا من اجل مقاطعة منتوجات شركة كوباك في إطار برنامجهم النضالي من أجل تلبية مطالبهم بناء على دعوة الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي.

كما دعت لجنة التضامن مع عمال كوباك بوكالة الرباط-سلا لدعم قافلة العمال المقررة في اتجاه مقر التعاونية بتارودانت وإنجاح الوقفة الاحتجاجية أمام الإدارة المركزية للتعاونية يوم الأحد 28 يناير .2024

كتاب الضبط بالمحاكم يقررون الاحتجاج من أجل تحسين الوضعية

سطرت النقابة الديمقراطية للعدل، خلال آخر اجتماع لمجلسها الوطني، «برنامجا نضاليا»، دفاعا منها عن هيئة كتابة الضبط بالمحاكم المغربية. من المنتظر أن "يجسد كُتّاب الضبط، في 24 يناير من يناير 2024، أشكالا احتجاجية عبر حمل الشارات، على أن يخوضوا إضرابا وطنيا لمدة 24 ساعة بكل محاكم المملكة والمراكز القضائية، في 7 فبراير 2024.

التتمة في: ص 10

تتمة ص 09: عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

تطالب شغيلة العدل بالزيادة في الاجور ومطالب من بينها حذف السلم الخامس، وصولا إلى الزيادة في حصيص الترقي. والمطالبة بـ «الإسراع بإخراج هيكلة المحاكم بما يستجيب لمقتضيات التنظيم القضائي، إلى جانب الإسراع في إخراج المديريات الجهوية لحيز الوجود مع ضرورة مراجعة التعويضات الممنوحة لمختلف درجات المسؤولية.«

نضال عاملات وعمال كاليبريم في شتوكة أيت - باها ضد الطرد متواصل

لازال عمال وعاملات شركة كاليبريم الفلاحية يقومون بالاعتصامات والوقفات اليومية أمام محطة التلفيف بمنطقة خميس أيت عميرة بعمالة شتوكة أيت باها منذ دجنبر 2023 بعد أن رفض رب العمل تشغيلهم بعد العودة من العطلة السنوية. رفض العمل تشغيل العاملات بمبرر أن منتوج الطماطم لم يعد موجودا. لكن المحطة تشتغل بالتوت الأحمر الصغير وهناك من العاملات والعمال من يشتغلون. قام رب العمل منذ سنوات بالتقليص التدريجي للعمال حيث كانوا 900 فأصبحوا اليوم 172 عاملة وعامل. يرفض رب العمل عودة العاملات والعمل للعمل، ويقترح منح تعويضات طرد هزيلة وتجدر الإشارة إلى أن العاملات والعمال تعاني من ضعف التصريحات لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

احتجاج أعوان الحراسة والنظافة والطبخ في بني تجيت-تالسينت

لا يزال احتجاج النقابة الوطنية لأعوان الحراسة الخاصة والنظافة والطبخ فرع بني تجيت-تالسينت مستمرا. إذ ينظمون وقفات دائمة منذ نونبر من العام 2023. هذا النضال هو من أجل تسوية الوضعية المادية وبتحقيق مطالب تهم تحسين ظروف وشروط عملهم.

الموت يتربص بالعمال والعاملات بمختلف أماكن العمل. من حوادث شغل شهري دجنبر 2023 ويناير 2024.

- يوم 07 دجنبر 2023، تسببت إحدى الجرارات في مركب «بوريش» في إصابة البحار «محند أزكنى» على مستوى الرأس بشمال طرفاية على بعد 40 ميل، ما أدى إلى وفاته في المستشفى يوم 11 من نفس الشهر.

- توفيت يوم 19 دجنبر 2023 عاملة نظافة فيحادث شغل مقرون بحادثة سير في شارع بوسط مدينة اولاد تايمة. صدمت سيارة من نوع بيكوب الضحية.

- حادث مأساوي اودى بحياة مواطن وأب ل خمسة أبناء يشتغل قيد حياته بإحدى المقاولات التابعة لأحد أباطرة المنطقة ولا من حرك ساكنا.

الحادثة وقعت بالحي المحمدي بورززات نأمل من الإخوة الذين يتوفرون على معطيات دقيقة في الموضوع إيفادنا بها

- لقي عامل بناء أربعيني حتفه يوم 25 دجنبر 2023، في حي المرجة بمدينة فاس، إثر حادث مأساوي حيث انهارت كمية كبيرة من التراب عليه أثناء عمله، أدت إلى اختناقه تحت الأنقاض.

- يوم 27 دجنبر 2023 سقطت عاملة في معمل للتصبير في مدينة أسفي وأصيبت في رأسها نقلت على إثر هذه الإصابة إلى المستشفى المحلي العمومي.

- وقع حادث مأساوي صباح يوم 31 دجنبر 2023 بعد سقوط عامل بناء من طابق علوي لمنزل بطنجة كان يشتغل به. تعرض الضحية لجروح بليغة.

- سقوط عاملي بناء في ورش بناء منزل في0 دوار اخميسن في جماعة اسميمو في إقليم الصويرة يوم 3يناير 2024. إصابة أحدهما بكسر في ظهره. بقي المصابان نصف ساعة في انتظار الدرك قبل نقلهم للمستشفى الاقليمي في الصويرة.

- خبر على الفايسبوك يوم 10 دجنبر 2024. مصرع عامل عشريني بعد ان سقطت عليه ألة تدوير الخرسانة ضواحي كليميم.

- سعيد بوطرايح، شاب متزوج وله أبناء، تعرض لحادث شغل خطير في الأسبوع الأول من يناير، ولحد الآن يرقد في قسم العناية المركزة وحالته مستقرة.

- يوم 16 يناير 2024مصرع عامل بناء جراء سقوط جدار أحد المنازل بحي درب أقا بمدينة تارودانت، رغم نقله على وجه السرعة صوب المستشفى الإقليمي لتلقي العلاجات الضرورية، وتشير أصابع الإتهام تشير إلى الإهمال الطبي، الذي تعرض له.

- فُقد 3 بحارة بعد انقلاب قارب ببوجدور يوم 13 يناير 2024. يذكر بأن البحارة يتحدرون من إقليم الصويرة.

- يوم السبت 20 يناير 2024 تسربت المياه مركب الصيد في أعالي البحار «تيليلا «. لحدود اللحظة تم إنقاذ 16 بحار وانتشال 4 جثث يبقى 6 في عداد المفقودين.

- نجا من الموت، الاثنين 22 يناير 2024، ثلاثة بحارة بعدما انقلب قارب للصيد التقليدي مسجل بالحسيمة، كانوا على متنه في إطار رحلة صيد بعرض سواحل الحسيمة.

لماذا الموت في أماكن العمل؟

ليس هذا هو الحجم الحقيقي لحوادث شغل أو لضحايا الموت أثناء أو الإصابة أثناء العمل أو بسببه، فالأموات والمصابون كثر، يصعب علينا تغطيتها أو حتى الحصول على معطيات حولها. لأن أبواق الإعلام تخدم أرباب العمل ولأن أجهزة الدولة تتهرب من تقديم حقائق حولها.

إن الجهر بحقيقة أرقام الضحايا صادم يكشف عن حرب يومية يقودها أرباب العمل ضد العمال والعاملات في أماكن العمل أو في الطريق من وإلى العمل. إن ذلك مقصود حتى لإبقاء الجرائم غير مرئية للعاملات والعمال، مخافة طرح التساؤل حولها وكيفية إنهائها؟

يعود استمرار هذا الوضع إلى:

- غياب شروط السلامة والصحة المهنيتين، وانعدام وسائل الوقاية الجماعية والفردية، وعدم توفير وسائل الانقاذ والاسعافات الأولية؛ فأرباب العمل أثناء السعي لاستغلال قوة العمل بأبخس الأجور والحصول على أكبر الأرباح، يمتنعون عن توفير شروط السلامة والصحة المهنيتين، والتأمين على حوادث الشغل والأمراض المهنية، إضافة إلى عدم تسجيل العاملات والعمال في الضمان الاجتماعي، أو التهرب من أداء واجباته، منتهزين استشراء البطالة والفقر وجهل العاملات والعمال بحقوقهم وبمخاطر العمل...

- غياب المراقبة الفعلية لأجهزة الدولة فيما يتعلق بتطبيق شروط السلامة والصحة المهنيتين في أماكن العمل (المنصوص على القليل منها في مدونة الشغل أو التي صدرت بشأنها مراسيم)، وعدم تفعيلها عقوبات على المخالفين، رغم ضعف هذه العقوبات وعدم كافيتها لردعهم؛

- تغاضي الدولة عن المراقبة الفعلية لشروط نقل العمال والعاملات في وسائل نقل غير آمنة ومكتظة وحاطة بالكرامة، وكذا تردي حالة الطرقات؛

- تردي ظروف عمل السائقين، إذ يشتغلون تحت ضغط أرباب العمل...

- عدم اهتمام منظمات الطبقة العاملة، خاصة منظماتها النقابية، بشروط السلامة والصحة المهنيتين، وصمت قياداتها عما يصيب العاملات والعمال من فواجع في أماكن العمل أو أثناء الذهاب اليه أو العودة منه، عوض حشد التضامن لفرض وقف استمرار هذه الفواجع؛

- قبول العاملات والعمال مرغمين، من أجل لقمة عيش، العمل في بيئة تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة المهنية.

ومن أجل مساهمتنا في وقف هذه الفواجع ندعو مجددا كل المنظمات النقابية والجمعيات المناضلة إلى العمل سويا في مختلف المبادرات النضالية لتنسيق جهودنا من أجل:

- توجيه عملنا لتوعية العاملات والعمال بمخاطر العمل، وبمخاطر ظروف نقلهم؛

- دور حقيقي لجهاز تفتيش الشغل بعدد كاف من المفتشين وبصلاحيات كبيرة، قادر على القيام بزيارات دورية منتظمة لأماكن العمل لفرض شروط عمل ملائمة للعمال والعاملات، بدل ابقائه جهاز فارغ لا دور حقيقي له؛

- تطبيق ما جاء في قوانين الشغل ومعاقبة كل من أخل بها حقيقة لا كذبا، وسن عقوبات حقيقية رادعة لأرباب العمل؛

- وقف نقل العاملات والعمال في وسائل نقل غير مخصصة لنقل البشر وغير آمنة.

يا عاملات وعمال المغرب لتحسين ظروف عملنا وعيشنا، وصيانة حياتنا، وصحتنا، وسلامتنا، وكرامتنا... ليس أمامنا سوى:

- رفض العمل في بيئة عمل تنعدم فيها شروط السلامة والصحة المهنيتين؛ - رفض نقلنا في وسائل نقل متهالكة، غير آمنة، وحاطة بالكرامة.

حياتنا أهم من أرباحهم، فلنناضل من أجل حمايتها!

- لا للموت في أماكن العمل!

- للموت في الطريق من أو إلى العمل!

من صفحة «مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية بالمغرب» على الفايسبوك

الذكاء الاصطناعي: إبدال ذكاء البشر أم تحريره؟ [الجزء الثاني]

مجلة النضال الطبقي Lutte de Classe عدد 232 أيار/مايو-حزيران/يونيو 2023]1[

ذكاء البشر ثمرة التطور البيولوجي والاجتماعي

أداء ذكاء البشر أثرى من آليات البرمجة هذه. على عكس خوارزميات التعلم الآلي، لا يقتصر ذكاء البشر على المنجز سابقاً. إتقان اشعال النار، والزراعة، والكتابة، ومؤخرا اكتشاف الكهرباء، أو المضادات الحيوية: كانت معظم الاكتشافات الثورية في تاريخ البشر نتاج التجارب، والأخطاء، والصدف، حيث قامت الحاجة إلى التكيف للبقاء على قيد الحياة، والفضول غير المبرر، بدو ر لا يقل أهمية عن البحث المنهجي. إن أجهزة الكمبيوتر عاجزة عن السير على هذا النهج، لأن الفضول، وغريزة البقاء، وأيضاً جملة من المشاعر، والعواطف التي تتدخل باستمرار في أفكار نا، لا تتلخص في بضعة معادلات.

على عكس أجهزة الكمبيوتر، لم يُخلق ذكاؤنا: كان هذا الأخير نتيجة تطور بيولوجي، ثم اجتماعي، على مدى ملايين السنين. مما يمنحه هذه المقدرة على استكشاف اتجاهات مجهولة، دون هدف محدد مسبقا. يتسم نظامنا العصبي ودماغنا بالمرونة، وتحدث الروابط بين الخلايا العصبية، وتتفكك طوال الحياة. عندما تتكرر إيماءة مرات عديدة، يتم حفز منطقة الدماغ المخصصة لهذه الحركة وتقويتها، مما يتيح اكتساب دقة، وسرعة، الخ. تتعزز هذه المرونة الدماغية، التي يرتبط بها دماغنا بكل جسمنا، عن طريق الانتقاء الطبيعي، لأنها تتيح لجهازنا التعلم والتكيف مع بيئات ومواقف مختلفة للغاية.

ومما يزيد من أهمية ذلك، أن سمة أساسية للانسان، لا تقتصر على التكيف سلبياً مع ضغوط البيئية: بل يحول هذه الأخيرة ويكيفها مع حاجاته: قام العمل بدور حاسم في بلورة الفكر، لأنه يستتبع التطلع إلى المستقبل، وتخطيط برامجه عبر توقع العواقب: كان على صياد ما قبل التاريخ أولا، لصنع رمح يتيح له قتل حيوان الرنة، ايجاد حجر صوان مناسب، ونحته، وتسويته على مقبض، قبل التحقق مما إذا كان ما حصل عليه من رمح، قد يتيح له الصيد، في آخر المطاف. ليست هذه العملية نتيجة دماغ معزول، بل تكتسي طابعاً اجتماعياً. لتنظيم العمل الجماعي، خلقت الإنسانية لغات، ومفاهيما ساهمت إلى حد كبير في تطوير فكر مجرد: ظهر علم الفلك لأول مرة ليتيح توقع فلاحي مصر فيضانات النيل، واهتداء البحارة على طريقهم في أعالي البحار، قبل سعي الفيزيائيين إلى استنتاج قوانين الجاذبية، وآليات تشكل النظام الشمسي. تفتقر أجهزة الكمبيوتر إلى جسم حي، بحاجاته، وحياة اجتماعية، للتفكير مثل البشر.

بقدر ما كان الانسان يدجن قوى الطبيعة، خلق أدوات متطورة باطراد. أنشأ حقولاً في أماكن كانت مجرد صحاري، بفضل الري، والمحراث. صنع آلات تتحرك من تلقاء نفسها، عبر إتقان طاقة البخار، ثم محرك الاحتراق الداخلي. أصبح بالإمكان، بفضل الإلكترونيات، برمجة آلة للاشتغال سنوات بمفردها، وتتيح له اليوم أحدث الخوارزميات تحسين أدائها تلقائيا بمرور الوقت. لكن، مهما كان درجة تعقيدها، سواء كانت صوانا مصقولا أو محراثا أو قمرا صناعيا، لا تقوم أيا من هذه الأدوات بما تريد، بل ما صممت للقيام به. على عكس أقوى أجهزة الكمبيوتر، يحدد الانسان أهدافه الخاصة، حتى عندما لا يكون على وعي كامل بوسائل تحقيقها، أو عواقبها. هنا يبدأ الذكاء الحقيقي.

منافسة رأسمالية، وقلق، وتشاؤم

تمثل قدرتنا على إعادة إنتاج آليات معينة من دماغنا، دليلا آخر على قوة ذكاء البشر. دماغنا على وعي بذاته، ويسعى إلى فهم طريقة اشتغاله وإعادة إنتاجها. لكن اليوم، عوض تعزيز الثقة في إمكاناته، تثير هذه الانجازات التقنية الرعب. فعلى الرغم من تحكم البشر بالطبيعة، على نحو غير مسبوق، لا يملكون إلى حد اليوم أية سيطرة واعية على تنظيمهم الاجتماعي. تتجلى خلاصة الموقعين على الرسالة المذكورة بالمقدمة أعلاه، في دعوة الحكومات إلى فرض إيقاف برامج البحث في الذكاء الاصطناعي، مدة ستة أشهر، لأننا قاب قوس أو أدنى من «تطوير عقول غير بشرية قد تتجاوزنا، وتحل محلنا»، مما يهدد «بفقدان التحكم بمستقبل حضارتنا». يصرون على عدم جواز ترك قرارات كهذه «بيد قادة غير منتخبين».

من الواضح أن هذه الاعتبارات الديمقراطية، من رأسمالي مثل إيلون ماسك، الموقع الرئيسي على الرسالة، مجرد ذريعة لإخفاء مصالح اقتصادية بحتة. نشر مصرف جولدمان ساكس، يوم 26 آذار/مارس، دراسة بعنوان «تأثيرات الذكاء الاصطناعي الهامة المحتملة على النمو الاقتصادي»، حيث يقدر إمكانية أتمتة 300 مليون منصب شغل في جميع أنحاء العالم باستخدام خوارزميات التعلم الآلي. يجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر بالغ، لكن المؤكد أن أكبر المقاولات الرقمية (عمالقة التكنولوجيا Gafam) في سباق سريع للاستحواذ على أكبر حصة في هذا السوق، المقدرة بقيمة مليارات الدولارات. أحرزت ميكروسوفت Microsoft تقدماً، بتوظيفها شات جي بي تي. سرعان ما تبعتها غوغل Google، وفيسبوك Facebook، بإطلاق برامجيهما، بارد Bard ولاما LlaMA. يأمل إيلون ماسك، بلا شك، بفقدانه الريادة، أن تتيح له استراحة مدة ستة أشهر، استدراك التأخر.

قبل معرفة حتى ماهية قدرة هذه البرامج بالفعل، يتنافس رأسماليو، وقادة جميع أنحاء العالم حول من سيحقق أرباحاً منها. من سيحصل على حقوق طبع، ونشر ما ألفه جهاز كمبيوتر من كتاب أو صورة؟ من عليه دفع الغرامة، إذا انتهك محتوى معيناً القوانين؟ يعلم الجميع، أن من ينجح في بسط احتكاره، يكون في وضع قوي لفرض شروطه. حظرت حكومة الصين شات جي بي تي لتعزيز نسخة منافسة، إيرني بوت Ernie Bot، طورتها مقاولة صينية. تنتشر المعلومات بسرعة الضوء، في المجال الرقمي، كما هو الحال في جميع المجالات الأخرى، لأن المنافسة الرأسمالية بحدودها، ونزعتها الحمائية، تملي قوانينها. في هذه الحرب الاقتصادية، لا توجد اعتبارات فلسفية حول مستقبل الحضارة، إلا لتكون بمثابة ستار لقرارات التروستات ومن يخدم مصالحها من دول.

يتبع

الجزء الثاني: فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي في عصر النيوليبرالية

27 مايو 2019 بقلم، **تيثي باتاشاريا**

إعادة الإنتاج الاجتماعي كإطار تحليلي

إن إعادة الإنتاج الاجتماعي مفهوم رئيس في الاقتصاد السياسي الماركسي لأنه يتيح إظهار كيف أن «إنتاج ظروف الوجود المادية وإنتاج البشر أنفسهم جزء من نفس السيرورة الشاملة». [6] وفقا لماركس، يعد العمل البشري مصدر كل قيمة (بالمعنى الاقتصادي). تُعَرف ليز فوغل، وهي منظرة نسوية بارزة ل «إعادة الإنتاج الاجتماعي»، قوة العمل، على خطى ماركس، بأنها «قدرة متجسدة في الإنسان يمكن أن تتخذ شكلا مستقلا عن الوجود المادي والاجتماعي لهذا الأخير»[7]. تمكنت الطبقات الحاكمة، في المجتمعات الطبقية، من استغلال قوة العمل – وقدرتها على إنتاج قيم استعمالية – لمصلحتها الخاصة. وفي الوقت نفسه، فإن البشر هم «رافعات» قوة العمل- يمرضون، ويصابون ويشيخون، ويموتون في نهاية المطاف، وبالتالي هناك حاجة لتعويضهم. ولذلك، توجد حاجة إلى عملية لإعادة إنتاج قوة العمل، وتلبية احتياجاتها اليومية وتجديدها على المدى الطويل.

رغم أن ماركس اعتبر إعادة إنتاج قوة العمل بعدا مركزيا لإعادة إنتاج المجتمع، إلا أنه لم يفسر جميع آثاره. تقترح فوغل تعداد أنواع السيرورات الثلاث التي يجري عبرها إعادة إنتاج قوة العمل في المجتمعات الطبقية:

الأنشطة اليومية المختلفة التي تعيد قدرة العمل للمنتجين المباشرين.

مختلف الأنشطة المماثلة التي تهم الأعضاء غير القادرين على العمل بين الطبقات المضطهدة (الأطفال، أو كبار السن، أو العجزة، أو الأشخاص غير المنضمين إلى السكان النشيطين لأسباب مختلفة).

الأعمال التي تسمح باستبدال أعضاء الطبقات المضطهدة الذين لم يعد بإمكانهم العمل لأي سبب من الأسباب.

لذلك فإن نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي ضرورية لفهم جوانب اشتغال النظام الرئيسة:

وحدة المجموع الاقتصادي والاجتماعي. من الصحيح عموما القول إنه في ظل النظام الرأسمالي، تُعيل غالبية السكان أنفسهم وأسرهم عبر مزيج من العمل المأجور والعمل المنزلي غير مأجور. ومن الأهمية بمكان اعتبار هذين الشكلين من العمل عنصرين لنفس العملية.

التناقض بين تراكم رأس المال وإعادة الإنتاج الاجتماعي. لا تخلو قبضة رأس المال على إعادة الإنتاج الاجتماعي من حدود. في الواقع، توفر إعادة الإنتاج الموارد الأساسية للإنتاج، أي البشر. لكن تطوير الممارسات التي يعيد البشر عبرها إنتاج أنفسهم لا يخلو من التناقض مع ضرورات الإنتاج. إذا حاول الرأسماليون استخراج أكبر قدر ممكن من العمل من العمال، فإن العمال يحاولون في المقابل الحصول على أفضل الأجور والمزايا حتى يتمكنوا من إعادة إنتاج أنفسهم، بشكل فردي ومن جيل إلى جيل، ومن يوم إلى آخر.

أرباب العمل لديهم مصلحة في إعادة الإنتاج الاجتماعي. لا ينبغي فهم إعادة الإنتاج الاجتماعي على أنه مهمة ربة المنزل وحسب، التي عليها أن تطبخ وتنظف بمفردها، كي يعود زوجها العامل بأجر إلى العمل كل صباح «منتعشا وجاهزا». يهتم رب العمل بتفاصيل الطريقة التي تجري بها إعادة إنتاج قوة العمل اجتماعيا. بهذا المعنى، ليس المهم فقط الطعام المطبوخ والملابس النظيفة والجاهزية كل صباح لقضاء يوم جديد في معبد الرأسمال. يتعلق الأمر بتحديد نوعية قوة العمل من جميع جوانبها، مثل التعليم، و»القدرة على استخدام اللغة [...] الصحة العامة» وحتى «الاستعداد للعمل» [8]. يجري تحديد كل قدرة ثقافية عن طريق الوضع التاريخي ويمكن إعادة التفاوض بشأنها من قبل كل من المستغَلين والمستغِلين. قانون العمل، وسياسات الصحة العامة والتعليم، ومساعدة الدولة للعاطلين عن العمل، كل هذه السمات مجرد أمثلة قليلة على عواقب هذه المفاوضات ومجالاتها.

لهذا السبب، يلزم التفكير في إعادة إنتاج المجتمع كمهمة يجري تنفيذها بثلاث طرق مترابطة: أ) كعمل غير مدفوع الأجر داخل الأسرة، تقوم به النساء والرجال بشكل متزايد (ب) كخدمات تقدمها الدولة في شكل «أجر اجتماعي» للتخفيف إلى حد ما من العمل غير مدفوع الأجر في المنزل. ج) كخدمات خاصة يقدمها فاعلون في السوق.

شرعت السياسات النيوليبرالية، تحت ستار خطاب المسؤولية الفردية، في تدمير الخدمات العمومية ونقل إعادة الإنتاج الاجتماعي بالكامل إلى الأسر الفردية أو مقدمي الخدمات من القطاع الخاص. من المهم التأكيد على أن الرأسمالية كنظام تستفيد من عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي المجاني داخل الأسرة، ومن الإنفاق (المحدود) للحكومات على الأجور الاجتماعية. لا يمكن للنظام الاستغناء عن إعادة الإنتاج الاجتماعي «اللهم إن أراد تعريض عملية التراكم للخطر»، بقدر ما تضمن إعادة الإنتاج استمرار وجود سلعة تحتاجها الرأسمالية قبل كل شيء: قوة العمل (البشرية) [9]. إن فهم هذا الارتهان المتناقض بين الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي أمر ضروري لفهم الاقتصاد السياسي للعلاقات بين الجنسين، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.

ولكن قبل دراسة كيف يمكن لنظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي أن تفسر العلاقات بين الجنسين، نحتاج إلى أن نأخذ في الاعتبار مدى العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي ظهر في السنوات الأخيرة، من أجل فهم الحاجة الملحة لإجراء مثل هذا البحث النظري. وجد التقرير الأول لمنظمة الصحة العالمية عن العنف ضد النساء ككل، الذي نشر عام 3102، أن أكثر من ثلث نساء العالم، 6.53 في المائة، سيتعرضن للعنف الجنسي أو الجسدي في حياتهن، وغالبا من قبل شركائهن. ويسجل أعلى مستوى لهذا المقياس في أفريقيا، حيث يتعرض قرابة نصف النساء (6.54 في المائة) للعنف الجسدي أو الجنسي. وفي البلدان الأوروبية ذات الناتج المحلي الإجمالي المنخفض أو المتوسط، تبلغ النسبة 2.72٪؛ وفي البلدان الأوروبية ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع، فإن نفس المعدل هو 7.23٪ [01].

بالتالي فإن هناك علاقة بين الفقر والعنف القائم على نوع الجنس. ولكن ما هي الآليات الكامنة وراء هذا الارتباط؟

سعى الكثيرون-ات إلى إيجاد الإجابة في المفهوم الماركسي للاغتراب. وفيما يتعلق بموضوع الاغتصاب، تلاحظ إحدى المؤلفات، على سبيل المثال، ما يلي:

الاغتصاب ليس نتيجة غرائز الإنسان «الطبيعية». إنه نتاج تشويه الجنس والاغتراب الناجم عن المجتمع الطبقي. نحن مغتربون-ات عن بعضنا البعض. والاغتصاب والعنف الجنسي هما أكثر أشكال هذا الاغتراب تطرفا [11].

لا جدال في أنه في ظل الرأسمالية، جميع مظاهر الجنس والجنسانية والنوع الاجتماعي مغتربة. ومع ذلك، لا يتصور ماركس الاغتراب على أنه إحباطات فردية أو طارئة، وخيبات أمل – قد تتقوى أو تتضاءل في فترة أو أخرى – ولكن كحالة تؤثر على الجميع داخل المجتمع الطبقي، بما في ذلك الطبقات الحاكمة. والاغتراب، بوصفه آلية تفسيرية في حد ذاته، لا يمكن أن يفسر تماما حقيقة أن غالبية حالات الاغتصاب أو العنف الجنسي يرتكبها الرجال وليس النساء. وبعبارة أخرى، فإن الاغتراب، كما يفهمه الماركسيون، هو حالة منتشرة تماما داخل المجتمع الرأسمالي، في حين أن العنف الجنسي هو ظاهرة أكثر تحديدا – بقدر ما الجميع مغترب في ظل الرأسمالية في كل لحظة، بينما لا يعاني الجميع من العنف الجنسي على أساس يومي [21].

بدلا من البدء من مفهوم الاغتراب، أود أن أبدأ بتسليط الضوء على العوامل المترابطة التي تسمح بالتفكير في ظروف إمكانية العنف القائم على نوع الجنس. وفي حين أن هذه العوامل لها تأثير على العلاقات الجنسانية داخل الأسرة، فإنها لا تقتصر على «المجال الخاص» للحياة الاجتماعية، خارج مدار الاقتصاد الرسمي. في الواقع، تُظهر مسارات إعادة الإنتاج الاجتماعي في ظل النيوليبرالية كيف أن الديناميات داخل الإنتاج (الاقتصاد الرسمي) تزعزع استقرار سيرورات إعادة الإنتاج الاجتماعي («المجال الخاص»)، والعكس صحيح.

إن نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي، من بين أمور أخرى، هي نظرية إعادة توزيع الانتاج الاجتماعي، أي تحليل كيفية وصول الرجال والنساء إلى وسائل العيش، المادية والفكرية على حد سواء، ليكونوا قادرين على تحمل عمل يوم آخر. وهذه الوسائل محددة تاريخيا ومرتهنة بظروف اجتماعية محددة، مثل المستوى العام للتنمية (البنية التحتية) للمجتمعات ومستوى المعيشة الذي تمكنت الطبقة العاملة من انتزاعه من رأس المال. وفي بعض المجتمعات، قد يتسبب ارتفاع أسعار الخبز أو الأرز في حدوث أزمة لبعض عائلات الطبقة العاملة، بينما في ظروف أخرى، قد تحدث هذه الأزمة بسبب خصخصة الخدمات العمومية. وبقدر ما تتولى النساء داخل الأسرة دائما الجزء الأكبر من أعباء النشاط المؤدي إلى الوصول إلى الناتج الاجتماعي، فإن العلاقات بين الجنسين تتشكل بالضرورة عبر التغييرات الواقعة في توزيع المنتوج الاجتماعي وما إذا أمكن حدوث ذلك في بيئة حمائية وآمنة أم لا.

تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات [الجزء الثاني والأخير]

كُتب هذا النص بناء على التقرير عن الوضع العالمي المقدم للجنة العالمية للأممية الرابعة في أكتوبر العام 2023. يتطرق بنحو خاص للعلاقات بين مختلف القوى الامبريالية، وصعود أقصى اليمين ومهام الثوريين بوجه تركيب أزمات النظام.

بقلم آنا كريستينا كارفالايس.

الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية

لا زلنا نعيش تحت تأثير الأزمة المالية الكبرى لعام 2008، هذه التي فتحت فترة ركود كبير جديدة (بالمعنى الذي يقصد ميكائيل روبرتس)، على غرار تلك التي ميزت سنوات 1873-1890، وبوجه خاص سنوات 1929-1933. يرى معظم المحللين اليساريين أننا نعيش أزمة للعولمة النيوليبرالية. أولا، لأن نمط الاشتغال الرأسمالي هذا لم يعد، كما كان في الماضي، قادرا على تأمين ما شهد من نمو ومعدل ربح في متم سنوات 1980 و1990. ثم لأن التقاطب الجيوسياسي، المفاقَم بغزو أوكرانيا، وبتقدم النزعات القومية وحاليا بمذبحة غزة، يزعزع سلاسل القيمة فائقة التدويل (نذكر منها سلسلة الطاقة بأوروبا-روسيا، والإنتاج العالمي للشرائح الالكترونية، هدف السعي الأمريكي لمنع الزعامة الصينية في مجال الاتصالات والذكاء الاصطناعي). ومع جائحة كوفيد. والغزو الروسي لأوكرانيا وعواقبه، وكذا التنافس المحتد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، تخضع سلاسل الإنتاج العالمية، المهزوزة أصلا، لإعادة تشكيل. بيد أن أيا من هذه المصاعب لم يمنع الحكومات الامبريالية النيوليبرالية وتابعيها من مواصلة تقويماتها وهجماتها الشرسة على الأجور والميزانيات الاجتماعية وكذا إضفاء الطابع السلعي على الزراعة.

ورغم النمو الهزيل المسجل بعد العام 2008، يصارع الاقتصاد النيوليبرالي ضد أزمته بالهروب إلى أمام، عبر التركيز المستمر للرأسمال والأمولة والاستدانة العامة والخاصة، والرقمنة التي تمنح مزيدا من السلطة للشركات الكبرى العابرة للأوطان بوجه عام، ولكبريات المنشآت التكنولوجية بوجه خاص. إن ترافق الركود في الغرب والتضخم المتنامي (والمفاقَم بالحرب في أوكرانيا) وتطبيق نفس السياسات النيوليبرالية لا يؤدي سوى إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والإقليمية والعرقية والجندرية بين البلدان وداخلها.

سبب استئناف المبادلات الاقتصادية الدولية، وعرض القروض الهام لدعم الانتعاش بعد جائحة كوفيد، ارتفاعا مفاجئا للطلب، ومضاربة في الطاقة والمواد الأولية ومستوى تضخم غير مسبوق منذ عقود، ووضع متفاقم على كل الصُّعد بأثر الحروب الاقتصادي على سلاسل الإنتاج والتوزيع العالمية.

وتفاقم الارتفاع الحاد للتضخم بفعل دوامة ارتفاع لهوامش الربح والأسعار، وليس بدوامة ارتفاع للأجور والأسعار، بعكس ما يدعي البنك المركزي الأوربي والخزينة الأمريكية بوجه خاص. رفع البنك المركزي الأوربي والخزينة الأمريكية وبنوك مركزية أخرى نسب الفائدة، مع خطر انكماش عالمي في 2023، مع الإضرار بالأنظمة المالية الأقل تقنينا مثل أنظمة الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا. ويشجع السعي المحموم إلى الاحتماء من الأزمة (أو الحفاظ على الأرباح) المضاربة المالية ويهدد بنحو دائم النظام بموجة الإفلاس في 2008 التي لم تقتصر على البنوك، بل طالت أيضا منشآت صناعية كبيرة من قبيل جنرال موتورز وجنرال الكتريك وشركات عقارية كبيرة. وفضلا عن طابعه الانكماشي – الذي يزعزع مستوى معيشة الجماهير الكادحة- يؤدي ارتفاع نسب الفائدة إلى ديون سيادية وخاصة، ما يخلق شروط أزمات عجز عن السداد جديدة، إقليمية وحتى عالمية.

النظام الجيوسياسي وإعادة التشكل

«الفوضى الجيوسياسية» التي تحدثنا عنها قبل بضع سنوات تفاقمت من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي إلى ما يسميه الاقتصادي الماركسي كلاوديو كاتز أزمة نظام إمبراطوري، أي إضعافا للقوة المهيمنة مرفوقا بتوطد إمبرياليات جديدة، مثل الصينية والروسية. يتعلق الأمر بإعادة تشكل جارية في سياق عالمي مطبوع بعدم استقرار هائل، دون توطيد أي شيء، بنحو يجعل كل جزم قاطع مراهنة على الفرضية الأكثر احتمالا. مهما يكن من أمر، لم تعد أحادية القطب بزعامة أمريكية قائمة.

تبرز الوقائع أننا، مع تعزز العملاق الأسيوي في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، نعيش بالأقل صراعا بين إمبرياليات قائم على التنافس بين النظام الإمبراطوري القديم – الكتلة الأمريكية مع الإمبرياليات الأوربية، وكندا واليابان وكوريا الجنوبية واستراليا- والكتلة التي في طور التشكل حول الصين.

تتضمن الكتلة الصينية، المتوسعة والهاجمة، روسيا (رغم مصالحها الخاصة وتناقضاتها مع الصين)، وكوريا الشمالية والعديد من جمهوريات آسيا الوسطى، وتجد لها أصدقاء جدد في ممالك الشرق الأوسط (السعودية وقطر والبحرين وإيران) ويسعى إلى تحويل البريكس إلى تحالف ضد الإمبرياليات الغربية.

«الوثبة الكبرى» الصينية للعقود الثلاثة الأخيرة هي من طبيعة رأسمالية. إن الإمبريالية الصينية، الوريث لثورة اجتماعية عظيمة ولانعطاف مستعيد للرأسمالية في سنوات 1980، لا غنى عنه لإعادة بناء نيوليبرالي للعالم (تم بشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها)، تبدي خصائص متميزة، على غرار سائر الإمبرياليات. وهي ترتكز على رأسمالية دولتية مخططة، ممركزة في الحزب الشيوعي الصيني وفي الجيش الصيني، مع سياسات تنموية كلاسيكية، حيث العديد من المنشآت الكبرى هي مشتركة بين مقاولات تابعة للدولة أو تحت رقابتها ومنشآت خاصة. لا تزال إمبرياليتها طبعا في طور البناء، لكنه بناء متقدم جدا. في أثناء السنوات العشر الأخيرة، وثبت الصين إلى أمام في تصدير الرساميل، وأصبحت البلد الذي يحوز ويسجل أكبر عدد من براءات الاختراع في العالم. خلال السنتين الأخيرتين فقط أصبحت الصين مُصدرة رساميل أكثر من مستوردة لها، بالتركيز على مساهماتها في شركات طاقة ومناجم وبنيات تحتية في البلدان التابعة (بلدان جنوب شرق آسيا، وآسيا الوسطى وأفريقيا وأمريكا اللاتينية). وتستثمر بنحو متزايد في التسليح وتتجاوز بشدة الخط- تايوان وبحر الجنوب- الذي يجب على منافسيها والدول الأضعف ألا تتجاوزه. لم تقدم الإمبريالية الصينية بعدُ على غزو أو استعمار «بلد آخر» وفق النموذج الأوروبي أو الأمريكي، رغم أن سياستها إزاء التبت وشينجيانغ (تركستان الشرقية -وأراض صغيرة في نزاع تاريخي مع الهند وبوتانBhoutan) جوهرها استعماري وإمبريالي.

بيد أن روسيا اليوم هي الدولة الناتجة عن تدمير الاتحاد السوفييتي وعن الاستعادة الفوضوية وغير الممركزة للرأسمالية التي تمت، بارتكاز على الاستيلاء على منشآت قديمة وأخرى جديدة من قبل بيروقراطيين أصبحوا أوليغارشيين. وضع بوتين وزمرته، المتحدرين من أوساط المخابرات والقمع القديمة، في مطلع القرن تصورا لمشروع إعادة مركزة الرأسمالية الروسية، باستعمال العلاقات البونابارتية بين الأوليغارششين وصيغة القرن 21 من الإيديولوجية القومية الإمبريالية الروسية، محولة إلى إدارة رئيسة لتعزيز مكانة الرأسمالية الروسية في التنافس الإمبريالي ومن أجل تشديد نوعي لقمع شعوب الفيدرالية–ومنها شعب روسيا.

إنه في هذا السياق الجديد يجب أن نفهم الغزو الروسي لأوكرانيا، والحرب المستمرة منذ زهاء سنتين، والهجوم الإسرائيلي الأمريكي على غزة. قد تستمر الحرب في أوكرانيا أمدا طويلا دون أن ينتصر أي جيش على الآخر، لاسيما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصلحة في أكتوبر 2023 في تأمين مساعدة عسكرية ومالية للمذبحة في غزة أكثر مما لها في الحرب الدفاعية للحكومة والشعب الأوكرانيين من أجل تقرير المصير. الولايات المتحدة الأمريكية مهاجِمة مع إسرائيل في فلسطين، ويظل تكتلهما نشيطا في مسرح العمليات في أوروبا الشرقية، مع

التتمة في: ص 14

تتمة ص 13: تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات [الجزء الثاني والأخير]

الاستعداد لاحتمال صراعات في آسيا (تايوان وبحر الصين) أو في منطقة استراليا. إن سيناريو نظام العلاقات بين الدول الرأسمالية، في ظل مصاعب اقتصادية في الصين وتعزز نظام بوتين لحد الآن ونظام أمريكي في أزمة حادة- مع إمكان عودة ترام إلى البيت الأبيض- هو سيناريو نزاعات متصاعدة وتوترات وانعدام يقين كبيرة بالنسبة للشعوب والشغيلة.

لم يسبب هذا النظام (الفوضى) الإمبريالي الجديد حروبا في أوكرانيا وفي فلسطين وحسب. فنحن نشهد تكاثر أوضاع الحرب في العالم برمته، كما في سوريا واليمن والسودان وفي القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن الحروب الأهلية السافرة أو المقنعة، كما في ماينمار، أول مثال عن الحروب الأهلية القادمة، وحرب الدول الأمريكية اللاتينية الدائمة ضد المنظمات الإجرامية، وحرب هذه ضد الجماهير، مثلا في المكسيك والبرازيل. هذا الوضع المفعم بالنزاعات يتقدم جيو- اقتصاديا وجيو- سياسيا في أفريقيا، حيث تنافس روسيا اقتصاديا وعسكريا فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما في المستعمرات السابقة الناطقة بالفرنسية بأفريقيا الغربية. ومن جانبها تواصل الصين السعي إلى زيادة نفوذها الاقتصادي في كل أقسام القارة الأفريقية. وتهدد هذه الفوضى الجديدة بإكثار النزاعات بين الإمبرياليات وبإعادة إطلاق سباق التسلح النووي، بما يزيد العالم عدم استقرار وعنف وخطورة.

ولا ينزع بروز منافسين شيئا من طبيعة الولايات المتحدة بما هي أغنى بلد والأقوى عسكريا، والذي به برجوازية هي الأشد اقتناعا بـ «رسالتها التاريخية» في الهيمنة على العالم بأي ثمن، وبالتالي الأكثر استعداد لشن الحرب لمواصلة هيمنتها. الواقع أن الولايات المتحدة إن كانت لا تنافَس في ميدان الإكراه، فلديها مشكل جدي: هيمنة إمبريالية (كسائر الهيمنات) لا يمكن الحفاظ عليها سوى إذا كانت تقنع أيضا حلفاءها والرأي العام الداخلي. العم سام هو فعلا من له الكلمة الفصل ضمن «المجموعة» الإمبريالية التي لا تزال مهيمنة، لكن لديها مشاكل عويصة لم تكن قائمة في الحقبة السابقة، إذ أن نخبتها الاقتصادية والسياسية منقسمة بنحو غير مسبوق في موضوع السيطرة الداخلية (مجتمع ونظام ديمقراطي برجوازي في أزمة مفتوحة منذ إمساك حزب الشاي وترامب بزمام الأمر في الحزب الجمهوري من داخله) وهي مرغمة على مواجهة ما أفسده تفكيك سلاسل القيمة التي ربطت بعمق الاقتصاد الأمريكي باقتصاد الصين خلال الأربعين سنة الأخيرة.

هذا التصور بات واضحا منذ صعود ترامب بالولايات المتحدة، وتعزز بموقف الصين من الحرب في أوكرانيا. (يعود بعض الخبراء بأصول

هذا التنافس الراهن إلى 1991-2000 مع هيمنة الولايات المتحدة أحادية القطب، وهذا رأي يستحق القراءة والنقاش). إن كان تحليل المتغير في كتلة القوى والقوى القديمة أمرا أساسيا، فإن إعادة الهيكلة هذه لها مستتبعات عميقة على بلدان الأطراف وشبه الأطراف.

مكانة الحرب في أوكرانيا

سرع غزو جيش بوتين لأوكرانيا إعادة تركيب العالم الجيوسياسي. ومع تصاعد التوترات في شرق آسيا، بصدد تايوان بحر الصين الجنوبي، تنامى خطر حروب مباشرة بين القوى الإمبريالية الرئيسة. ثمة خطر تصعيد نووي، رغم أنه ليس السيناريو الأرجح. إن «النظام الجديد» الجاري بناؤه، والحابل بخطر نزاعات أكثر بين إمبرياليات وباستئناف السباق النووي، يجعل العالم أكثر نزاعا وخطورة.

أسقط الغزو الروسي لأوكرانيا، الشنيع وغير المبرر، الذي قرره بوتين يوم 24 فبراير 2022، وما سبب من حرب، أكثر من 250 ألف قتيل (50 ألف في الجيش الروسي) وأكثر من 100 ألف مدني أوكراني. وتواصل روسيا قصف المناطق المدنية، ومهاجمة سكك الحديد والطرق والمصانع والمخازن، ما يدمر البنيات التحتية الأوكرانية. وأرغمت الحرب ملايين الأوكرانيين على مغادرة البلد، مخلفة أسراً وجماعات محطمة. وصارت لاجئين ولاجئات، ما قد يعني، حسب البلدان، انعدام وضع دائم، والبقاء بلا سكن وبلا عمل أو دخل، وهو ما يلقي ثقلا على البلدان المجاورة التي تعبأ سكانها لإتاحة دعم مادي.

إننا ندافع عن حق الشعب الأوكراني في تقرير مستقبله لما فيه مصلحته الخاصة وفي احترام لحقوق كافة الأقليات؛ حقه في تقرير مستقبله باستقلال عن مصالح الأوليغارشية أو النظام الرأسمالي النيوليبرالي الراهن، وعن شروط صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوربي، مع إلغاء تام لديونه؛ وحق كل اللاجئين والأشخاص المرحلين في العودة إلى موطنهم في كل أمان واحترام لحقوقهم.

إن الحل الوحيد الدائم لهذه الحرب يمر عبر وقف قصف السكان المدنيين والبنيات التحتية للطاقة، وكذا عبر انسحاب القوات الروسية التام. يجب أن يكون كل تفاوض عموميا أمام الشعب الأوكراني. إننا نناضل من أجل تفكيك كل التكتلات العسكرية (الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وتحالف أستراليا المملكة المتحدة والولايات المتحدة)، ونواصل أيضا النضال من أجل نزع السلاح العالمي، وبوجه خاص ما يتعلق بالسلاح النووي والكيماوي.

يتعرض معارضو حرب بوتين الإمبريالية في روسيا وروسيا البيضاء للتجريم. وفي روسيا قمع شديد للفارين من الجندية ولمن يتجرأ على احتجاج صريح. كما أُجبر مئات آلاف الأشخاص على الهروب من روسيا، وغالبا دون حصول على وضع لاجئ، مع التعرض للتدابير الموجهة لمعاقبة أنصار النظام الروسي. هؤلاء الفارين هم أيضا يستحقون تضامننا وندعو إلى وقف كل قمع للمعارضين الروس للحرب وعند الضرورة استقبالهم في بلدان يختارونها.

الانقلابات الحديثة في أفريقيا

تمثل الانقلابات العسكرية الحديثة في المستعمرات الفرنسية السابقة (مالي، بوركينا فاسو، النيجر) مؤشرا على الأزمة الاجتماعية والسياسية العميقة التي تمر منها هذه المنطقة، التي أضعفها الصعود القوي للأعمال العسكرية للمجموعات الإرهابية الإسلامية، المعززة بهزيمة القذافي في ليبيا وتدخل القوى الغربية. في هذه البلدان الثلاثة، استفاد العسكر الذين استولوا على السلطة، دون مواجهة مقاومة في سياق أزمة نظام، من فقد المؤسسات السياسية التام للاعتبار، ومن الرفض العام للحضور الإمبريالي الفرنسي داخل السكان، لاسيما بين شباب الساحل. عبَّر رفض السكان هذا لفرنسا الإمبريالية عن نفسه أيضا بجلاء في السينغال إبان الحركات الاجتماعية في العام 2021. وفي حالة الانقلاب العسكري في الغابون، المنتمية إلى أفريقيا الوسطى والمستعمرة الفرنسية سابقا، كان الأمر الحاسم هو أزمة النظام لأن هذا البلد لا يشهد رفضا لفرنسا كما عند جيرانه.

مهما يكن من أمر، لا يقدم العسكر المستولون على السلطة بديلا حقيقيا للسياسات الإمبريالية وللنموذج النيوليبرالي، شأنهم في ذلك شأن الإسلاميين الذي وصلوا إلى السلطة بالانتخابات في تونس وفي مصر بعد الربيع العربي. ولا أحد منهم

التتمة في: ص 15

تتمة ص 14: تحدي السير قدما بالعمال والشعوب بوجه تضافر الأزمات [الجزء الثاني والأخير]

يتخذ موقفا في قضية مناهضة الإمبريالية–التي كانت قوية في القارة في سنوات 1960 و-1970 وفي الحاجة إلى وحدة أفريقية مغايرة جذريا لتلك المزعومة التي يمثلها الاتحاد الأفريقيُّ وتوجُهُه للاندماج في العولمة النيوليبرالية.

بصفتنا أممية رابعة، نرفض الخطاب الإمبريالي الغربي الذي يسعى، بذريعة استتباب النظام في هذه البلدان، إلى دعم تدخل عسكري للحفاظ على مصالحه. ونساند مطلب سحب القوات العسكرية الفرنسية من كامل المنطقة، بدءا بالنيجر. ونطالب بإغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية في أغاديس بالنيجر وانسحاب قوات فاغنر. ونساند كل الجهود لاستعادة سيادة الشعوب السياسية والاقتصادية في اتجاه حركة جديدة ضد النظام ومن أجل وحدة بلدان أفريقيا وشعوبها.

من هم في أسفل السلم يردون بتعبئات

بعد أزمة العام 2008 عادت التعبئات الجماهيرية في كل مكان بالعالم. الربيع العربي، احتلوا وول ستريت، بلاسا ديل سول في مدريد، تقسيم في استنبول، يونيو 2013 في البرازيل، نوي دوبو والسترات الصفر في فرنسا، والتعبئات في بوينس ايرس، هوغ كونغ، سانتياغو وبانكوك. وكانت هذه الموجة الأولى متبوعة بموجة ثانية من الانتفاضات والانفجارات الشعبية بين 2018 و2019، قطعتها الجائحة: الانتفاضة المناهضة للعنصرية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع مقتل جورج فلويد، وتعبئات النساء في العديد من أقسام العالم، بما فيها كفاح نساء إيران البطولي، والتمردات ضد أنظمة الحكم المطلق كما في روسيا البيضاء (2020)، وتعبئة جماهيرية للفلاحين الهنود حققت نصرا في 2021. وشهد العام 2019 مظاهرات وإضرابات ومحاولات إطاحة حكومات في أكثر من مائة بلد- في أكثر من ثلثها، أفضت الانتفاضات إلى رحيل رئيس الدولة أو الحكومة (السودان والجزائر وبوليفيا ولبنان)، والى تعديل حكومي (العراق، غينيا، الشيلي) أو الى التخلي عن الإصلاحات التي فجرت التعبئات (فرنسا، هونغ كونغ، اندونيسيا، الاكوادور، ألبانيا، هوندوراس) [دراسة بالموقع الإعلامي الفرنسي ميديابارت].

وتجدر الإشارة، بعد الجائحة، إلى ثلاثة أشهر مقاومة في فرنسا صد إصلاح ماكرون لأنظمة التقاعد، وانتفاضة الشغيلة والطلاب في الصين التي أسهمت في إفشال سياسة الحزب الشيوعي الصيني المسماة «صفر كوفيد». وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتواصل سيرورة التنظيم النقابي والنضال في فروع إنتاج جديدة (أمازون، ستاربوكس، UPS)، مع بروز سيرورات جديدة مناوئة للبيروقراطية في القاعدة، مع إضرابات شغيلة التعليم والعناية الصحية، وفي 2022-2023 الإضرابات الكبرى في هوليود، وكذا إضراب تاريخي ظافر لعمال ثلاثة من أكبر منشآت صناعة السيارات في البلد.

الطبقة العاملة، بمعناها الواسع، التي تتهيأ اليوم لتأثيرات الذكاء الاصطناعي (وتقاوم كما يدل إضراب كتاب السيناريو والممثلين الأمريكيين)، لا تزال حية وغفيرة، رغم أن هيكلتها مجدَّدَة، وهي عرضة للقمع، وأقل تنظيما ووعيا مما كانت في القرن الماضي. تستمر المركبات الصناعية الكبرى في الصين، وتمتد إلى جنوب شرق آسيا. ويقاوم فلاحو أفريقيا وجنوب آسيا (الهند وباكستان) وأمريكا اللاتينية بشجاعة اجتياح الزراعة الصناعية الامبريالية. وتقاوم الشعوب الأهلية، التي تمثل 10% من سكان العالم، تقدم رأس المال في أراضيها وتدافع عن الممتلكات المشتركة التي لا غنى لكل البشرية عنها. وتؤخر هزيمة الربيع العربي والمأساة السورية مقاومة شعوب الشرق الأوسط، ورغم ذلك شهدنا الانتفاضة البطولية للنساء والبنات في إيران.

وفي أمريكا اللاتينية، سارت الانفجارات الاجتماعية والنضالات- التي مزجت المطالب الديمقراطية والاقتصادية- في قنوات انتخابية لموجة ثانية من حكومات مسماة «تقدمية»، مع كل الفروق القائمة بين حكومات لولا و أملو وبيترو و بوريك. يجب ألا تكون سياستنا العامة معارضة مُواجهة وعصبوية لتلك الحكومات، بل سياسة مطالبة وتعبئة (بما فيه نحو وسائل أفضل لمحاربة أقصى اليمين)، مع الحفاظ عن استقلال الحركات والأحزاب التي نناضل فيها مع كل تناقضاتها.

يواصل الشغيلة مقاومة رأس المال، ويناضلون من أجل شروط حياة رغم أن ذلك يجري بأشكال تنظيم جديدة وبكيفيات جديدة للتنظيم والنضال، وبالتالي بمزيد من الصعوبات مما في السنوات «المجيدة» لدولة الرعاية بالقرن 20. الرهان هو العمل أكثر مما سبق، في كل بلد وفي كل ضاحية حضرية، وفي كل مكان عمل، وفي كل اعتصام، وفي كل إضراب، وفي كل نقابة جديدة بالقاعدة، وضمن كل فئة جديدة، وفي كل حركة مقاومة جديدة للنظام، ببناء الوحدة من أجل مطالب مشتركة، وبخلق وتعزيز التنظيم الذاتي وتسييس المطالب تسييسا مناهضا للرأسمالية، من أجل إعادة بناء وعي للمستغلين والمضطهدين ضد الرأسمالية ومن أجل استقلالهم الطبقي.

في أفريقيا جنوب الصحراء ثمة من جهة الحركات المسماة مواطنة (Le Balai citoyen, Y en a marre!, Lucha, etc.) التي يبدو أنها تبحث عن اندفاع جديد، ومن جهة أخرى المظاهرات الشعبية، بما فيها تلك التي تنظمها المعارضة السياسية، والتي ترد عليها الأنظمة بقمع شرس (السينغال سواتيني -سوازيلاد سابقا- وزيمبابوي،الخ). وبوجه عام ليس الاصطفاف اليساري أو «التقدمي» بديهيا، دون الحديث عن منظور مناهض للرأسمالية (أثاره رفاق الجزائر أثناء الحراك).

مطالب مركزية لعصر جديد

في هذا السياق، يدفع وضع الطبقات الكادحة، وضحايا الاستغلال والاضطهاد، إلى المقدمة مطالب تمزج المجالات الاقتصادية والنسوية والمناهضة للعنصرية مع القضايا البيئية الاجتماعية والديمقراطية بوجه عام- ضد الأنظمة المستبدة والفاشية الجديدة وكل الإمبرياليات. وتشكل السياسات الوحدوية اليسارية (الجبهات المتحدة) وحتى الوحدة الانتقالية مع القطاعات المتوسطة والبرجوازية ضد الفاشية (جبهات عريضة) قسما هاما من عُدَّتنا في هذه الأزمنة، لكن بلا تفاوض أو قبول فقد استقلالنا السياسي أو استقلال الحركات الاجتماعية بأي وجه كان.

الحاجات الأساسية والحقوق الأساسية يجب تلبيتها لجميع البشر، مع رعاية صحية مجانية، وسكن وعمل لائقين، وأجور ومعاشات تقاعد لائقة، وكذا الولوج إلى الماء. إن قسما من البشرية يستفيد أقل فأقل من هذه المزايا بسبب خصخصة الأرض ووسائل الإنتاج لصالح الأرباح الرأسمالية، وسياسات التقشف وتغير المناخ ذي العواقب الكارثية.

يجب أن نناضل ضد الحكومات المستبدة، ومن أجل الحقوق الديمقراطية، ومن أجل حق المجتمع في الرعاية الصحية، وضد الميز الذي تتعرض له النساء، الممنوعات من التصرف الحر بأجسادهن وحياتهن، من أجل الحق في الوقف الإرادي للحمل، ومن أجل مساواة الأجور والمداخيل، وضد العنصرية الهيكلية ضد السود والشعوب الأهلية وباقي الأعراق المضطهدة، وضد كره المثلية الجنسية الموجه ضد مجتمع الميم LGBTQI عبر العالم.

يجب توحيد كل هذه النضالات من أجل الانتصار على الفاشيات الجديدة، وإسقاط أنظمة الاستغلال والاضطهاد، ومن أجل النضال ضد الرأسمالية. كل هذه المهام، وسط الحروب، والكوارث المناخية وأخطار التقويم، تستوجب منطقا أمميا جديدا، نزعة أممية للشعوب التي في أسفل. بينما تتفجر حركات اجتماعية جديدة وتعبئات اليوم، يجب إعادة بناء روابط ومبادرات أممية–مثل تلك التي أقدم عليها شغيلة الموانئ في أوروبا لمقاطعة إسرائيل- وحملات تجميع اليسار والحركات الاجتماعية، مع مبادلات تتيح الدفاع عن المطالب المشتركة، وتسهيل انتصارات وأوجه تقدم قادرة على قلب الوضع لصالح الأغلبيات الاجتماعية.

21 نوفمبر 2023

آنا كريستينا كارفاليس Ana Cristina Carvalhaes
مناضلة بحزب الحية و الاشتراكية (البرازيل) وعضو المكتب التنفيذي للأممية الرابعة

اتحاد نقابات الكونفدرالية العامة للشغل CGT بالمغرب (1919-1955)

قسم اول من دراسة مختصرة قدم بها البير عياش قاموس الاعلام النقابية

منظمة فرنسية ذات ميول اشتراكية

الملامح الأولى: تجمعات وجمعيات مهنية. ظهور فروع اشتراكية. تكوين اتحاد نقابات المغرب، فرع الكونفدرالية العامة للشغل [1](22 يونيو 1930)

وُلدت الحركة العمالية في منطقة النفوذ الفرنسي بالمغرب من جراء الاستعمار . فقد استوردت غداة الحرب العالمية الأولى من طرف عمال وموظفين فرنسيين تواقين إلى الدفاع عن شروط عملهم وحياتهم . لكن كان ممنوعا عليهم تكوين منظمات نقابية أو سياسية. بيد أنه جرى الترخيص لـ«تعاضديات» و«تجمعات » و«جمعيات مهنية». هكذا ظهرت «تعاضدية عمال البريد»(1916) وتجمعات مهنية أخرى ، وبوجه خاص الجمعية العامة للموظفين (1919)، وهي نواة لما سيصبح الفيدرالية المغربية للموظفين والتعاضدية الابتدائية (1922) وهي تجمع لمعلمين كفاحيين، عاد بعضهم من الحرب، عاقدين العزم على السير قدما.

وكان رحيل المارشال ليوطي[2]، أول مقيم عام لفرنسا بالمغرب ، الذي كان مناهضا لكل شكل من الحياة السياسية والاجتماعية شبيه بما يمارس في المتروبول ، وكذا قدوم المقيم ستيغ الذي كان راديكاليا وماسونيا [3] (أكتوبر 1925)، عنصرين شجعا تطور التنظيم المهني وتكاثر جمعيات الموظفين والمستخدمين وحتى العمال في مدن عديدة. ولم يتردد بعضها في اعتماد اسم «نقابة» والانضمام إلى نقابات أو فيدراليات (جامعات) الكونفدرالية العامة للشغل CGT بفرنسا. ذلك كان شأن المعلمين(1926) وعمال البريد (1927) والجمعية العامة للموظفين، وهي منظمات كانت تحظى بتسامح الإقامة العامة التي كانت في حاجة إلى موظفيها. وسمحت بقدوم ليون جوهو كاتب س ج ت ، الذي ترأس في 2 مارس 1930 تأسيس الاتحاد المحلي لنقابات الدار البيضاء، مما أتاح توسعا أكبر للتنظيم النقابي وتكوين الاتحاد المغربي للمنظمات النقابية المتحدة المشهور أكثر باسم اتحاد النقابات بالمغرب CGT وذلك يوم 22 يونيو من نفس السنة بالدار البيضاء. ويمكن اعتبار هذا المؤتمر عقد تأسيس المنظمة النقابية التي جرَّت ، بنجاح متفاوت، كتلة متعاظمة من العمال الفرنسيين ثم المغاربة وصولا الى ضربة الإقامة العامة يوم 8 دجنبر 1952 التي قضت بحلها.

بدءا من 1925، وبموازاة هذا التطور في تنظيم المهن وبارتباط به، تم السماح ببعض الممارسات السياسية الفرنسية، لا سيما إنشاء فروع لأحزاب فرنسية باستثناء الحزب الشيوعي والنقابات الوحدوية (CGTU) . كان ذلك شأن الحزب الاشتراكي الفرنسي (الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO) والحزب الراديكالي الاشتراكي في سنوات 1925-1926. وقد تجمع أعضاؤها، وأغلبهم موظفون ومستخدمون، في فروع وفيدراليات وكانوا يوجدون بالنقابات بل أيضا داخل المحافل الماسونية النشيطة في المدن التي بها أنوية أوربية قوية. وكان «الخارجون عن القانون» من نقابيين وحدويين وشيوعيين وتروتسكيين وفوضويين يعتبرون أنفسهم اشتراكيين ويذهبون الى فروع الأممية الاشتراكية sfio والنقابات ليطبعوها براديكالية أكثر.

أزمات اجتماعية وسياسية (1934-1936) : المغاربة يضربون

لكن أدى ازدهار وتنوع الأنشطة الحديثة، وهي أنشطة من نوع رأسمالي، إنتاجا وتبادلا وتسييرا، في مغرب عتيق الاقتصاد، إلى ارتفاع، عن طريق الهجرة، لعدد الأجانب والفرنسيين المستخدمين في الخدمات العمومية: البريد و ورشات الطيران و الحرب والبحرية وسكك الحديد والطاقة الكهربائية أو في القطاعات الخاصة: التجارة والصناعة والمناجم والبناء والأشغال العمومية وضيعات المعمرين كتقنيين وأعوان ريازة وعمال مؤهلين. وكانت اليد العاملة متوافرة بسعر رخيص في أبواب المدن وأسواقها التي زودتها، بالخصوص بدءا من 1929، بأفواج القرويين الذين أصابهم الإملاق أو الإفلاس من جراء مصادرة أراضيهم الأكثر غنى وثقل الاقتطاعات وتقلب المحاصيل وانهيار أسعار الحبوب (1932-1937) والتي تتغذى أيضا من حرفيين حضريين أصابهم الإفلاس من جراء تقلص السوق القروية ومنافسة المنتجات اليابانية والإيطالية التي تصل بأسعار تغرق السوق. هذه اليد العاملة المغربية المأجورة، التي كانت مؤلفة من بضعة آلاف سنة 1919 ، اقتربت على ما يبدو من 150 الى 180 ألف بين 1936-و1939. كان السكان الأوروبيون المأجورون في إحصاء1936 يقدرون ب50 ألف منهم 12 ألف موظف ومساعد و5 آلاف من أعوان المصالح ذات الامتياز و21 ألف عامل منهم 6500 عاطل.

في اتحاد النقابات هذا، الذي كان فرعا لـ س ج ت في وسط مستعمر في بلد خاضع للسيطرة، طرح المشكل على الفور: كيف يجب معاملة العمال المغاربة ؟ وعلى الفور جاء الجواب في مؤتمره الثاني عام 1931: دور النقابات هو تجميع عمال مهنة ما كيفما كانت أصولهم ومعتقداتهم. وجرت المطالبة بالحق النقابي للجميع لأنه لم يكن لدى أي منهم. كان ذلك أمنية واهمة فالاتحاد والنقابات في سبات.

وعام 1934 استيقظ الجميع بفعل ما أقدم عليه اليمين في فرنسا وتفاقم الركود الاقتصادي وتأكيد الوطنيين المغاربة المجتمعين في إطار كتلة العمل الوطني على المطالب الوطنية، علما أنهم، إن كانوا لا مبالين، فقد كانوا يجدون راحتهم أكثر وسط عوام المدن العتيقة في فاس والرباط وسلا أكثر مما لدى عمال المصانع أو الأوراش أو المناجم. وسعى مناضلو الاتحاد إلى تنظيم المغاربة في النقابات. واتخذت المطالب طابعا حادا. وفازت الجبهة الشعبية في انتخابات أبريل – ماي1936 بفرنسا. واندلعت إضرابات بالمغرب مثل فرنسا والجزائر المجاورة (11 يونيو –16 يوليوز1936). ورغم كونها محدودة الاتساع مقارنة بالأخريات، فإنها مع ذلك جرت بضع آلاف العمال، منهم أغلبية من المغاربة الذين انخرطوا إلى جانب رفاقهم الأوربيين وأحيانا لوحدهم. كانت تلك هي الإضرابات الكبرى الأولى التي شهدها المغرب، وقد طبعت أيضا نهوض التضامن الطبقي في ما كان آنذاك شكلا أوليا للبروليتاريا.

إغلاق النقابات بوجه المغاربة: ظهير 26 يونيو 1938

ماذا كانت نتائج الإضراب؟ إنها بداية تشريع اجتماعي لفائدة الجميع في بلد لم يكن يتوفر عليه. وإعلان الحق النقابي للأوروبيين (دجنبر 1936) وليس للمغاربة، ومع ذلك قرر المناضلون الفرنسيون تنظيم المغاربة نقابيا. وعام 1938 كان اتحاد النقابات المتحدة بالمغرب CGT – تلك كانت تسميته منذ ذاك–يضم 20 ألف عضو منهم 5 آلاف مغربي. وبما أن سنتا 1937-1938 شهدتا إضرابات كثيرة، خاصة في الدار البيضاء والمناجم، فقد هددت الإقامة العامة بمعاقبة الأوروبيين والمغاربة الذين لا يلتزمون بالمنع (ظهير 26 يونيو 1938). وفي باريس تشتتت الجبهة الشعبية وبعدها كانت الحرب ونظام فيشي مما جعل كل حياة نقابية تزول عمليا.

يتبع

1 CGT الكونفدرالية العامة للشغل: نقابة فرنسية تأسست عام 1895. سادت فيها الميول الثورية حتى الحرب العالمية الاولى . انشقت عنها س ج ت الوحدوية عام 1920، وأعيد توحيدها سنة 1936. يهيمن فيها الشيوعيون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

2 المارشال ليوطي: (1854-1934) اشتغل اغلب مشواره في المستعمرات (الجزائر، الهند الصينية، مدغشقر). احتل مدينة وجدة عام 1907. تم تعيينه مقيما عاما للجمهورية الفرنسية بالمغرب. وكان وزيرا للحرب في 1916-1917. بعدها عاد الى المغرب.

3 : الماسونية جمعية عالمية تقوم بأعمال الإسعاف المتبادل والبر والإحسان.